

جامعة زيان عاشور الجلفة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

## عنوان المذكرة:

التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح  
السياسي في الجزائر 2011/2016.

مذكرة معدة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات عامة وتنمية

من إعداد الطالبة :

يحياوي حنان

السنة الجامعية 2016/2017

جامعة زيان عاشور الجلفة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

## عنوان المذكرة:

التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح  
السياسي في الجزائر 2011/2016.

مذكرة معدة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات عامة وتنمية

إشراف الأستاذ:

كاس عبد القادر

من إعداد الطالبة :

يحياوي حنان

السنة الجامعية 2016/2017

جامعة زيان عاشور الجلفة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

## مخوان المذكرة:

التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح  
السياسي في الجزائر 2016/2011 .

مذكرة معدة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات عامة وتنمية

إشراف الأستاذ:

كاس عبد القادر

إعداد الطالبة :

يحياوي حنان

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا  
مشرفا ومقررا  
عضوا

أ- بلعايب بلقاسم  
أ- كاس عبد القادر  
أ- بن علي خليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# شكر و تقدير

الحمد لله وتعالى له عظيم الشكر والحمد والامتنان

شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل المشرف

الدكتور كاس عبد القادر

لقبوله على هذه المذكرة ،ولما أفادني به من نصائح سديدة والذي

لم يبخل علي بتوجيهاته وصبره معي إلى آخر المطاف

جزاه الله خيرا جزاء

وجعل جهوده التي بذلها في ميزان حسناته جزيل الشكر إلى أساتذتي

لجنة المناقشة الموقرين الذين تفضلوا بمناقشة مذكرتي

تشكراتي لكل من علمني حرفا أساتذتي الكرام منذ نعومة أظفاري إلى

مرحلة الماستر

امتناني إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

# الإهداء

إلى كل من كان له الفضل بعد الله تعالى في وجودي، إلى من رباني صغيرة، إلى من أمرني الله تعالى أن اخفض له جناح الذل من الرحمة، إلى أبي الغالي، إلى التي علمتني العطف، علمتني التسامح، علمتني الأمل، علمتني الحب، علمتني الحنان، إليك يا بحر الحنان، ويا منبع الحب، يا وهج العواطف، ويا صدق الأحاسيس، ويا مصنع الأفراح، إلى صاحبة الروح النقية، والنفس الزكية، والطلعة البهية، إليك:

يا أمي

أهديكما جهد السنين والأعوام وثمره الختام

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي من دون استثناء  
أخواتي خاصة الصغيرات: نور اليقين بمناسبة نجاحها في شهادة التعليم  
الابتدائي

مريم وفتيحة.

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل زملائي وزميلاتي

والى كل طالب جاد يسعى في طلب العلم، فالناس يفتنون ولكن العلماء باقون ما  
بقي الدهر، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة.

يحياوي حنان

مقدمة

# مقدمة

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا وغيرها من الدول، وقد نجحت هذه الثورات في إسقاط الحكم، وهاته التحولات هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجانب العوامل الخارجية .

ولقد أحدثت ثورات الربيع العربي وفي فترة قصيرة زمنيا ، تغييرات جوهرية في المنطقة العربية ، كما شككت ضغوطات متزايدة على أنظمة أخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بثورات الربيع العربي، وساهمت إلى حد كبير في تحريك عجلة الإصلاحات المجمدة ولو بشكل نسبي ، في بعض الأقطار العربية وان كانت مؤقتة أو بطيئة وطفيفة بعض الشيء . ومن غير المستبعد أن تساهم تلك الثورات في إعادة تشكيل المستقبل السياسي للمنطقة العربية برمتها، وما يهمننا هو كيفية تأثير التحول السياسي الذي حدث في المنطقة العربية على الجزائر ، ومساهمة في تعجيل عملية الإصلاحات السياسية التي بادر بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 15 أبريل 2011 ، عبر خطابه الشهير الذي دعا فيه إلى تعزيز المسار الديمقراطي.

## مبررات اختيار الموضوع :

### مبررات شخصية :

عادة ما يلتفت انتباه الإنسان ما يجري حوله من أحداث تشغل باله وتدفعه لمعرفة أسبابها وأثارها ، والتي تصبح محل اهتمامه ، وما دفعني للاهتمام بهذا الموضوع هو الاهتمام العلمي لفهم ظاهرة التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاحات السياسية في الجزائر من 2011 إلى 2016.

# مقدمة

## مبررات موضوعية :

طبيعة التخصص أخذتني لاختيار موضوع متداول في الواقع ضمن السياسات العامة في الجزائر، وكذا محاولة فهم طبيعة هاته الإصلاحات وهل كانت مدروسة أم أنها عجلت بأحداث الربيع العربي، لضمان الدولة وبقائها أم أنها كانت مدروسة من قبل وحن الوقت للإعلان عليها.

## أهداف الموضوع :

يمكن تلخيص الأهداف التي يتم الوصول اليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي :

-محاولة الوصول الى تعريف واضح لكل من الاصلاح السياسي والتحول السياسي وأبرز المصطلحات المرتبطة بهذان المفهومين، أي محاولة إثراء البحث في هذا الموضوع.

-قلة المراجع في هذا الموضوع، نظرا لنقص الدراسات التي تربط التحولات السياسية في الدول العربية بالاصلاح السياسي في الجزائر، وهذا ما دفعني لمحاولة الإلمام بأهم النقاط التي تساعدني في إفادة الدراسات اللاحقة بخصوص هذا الموضوع.

## أهمية الموضوع :

تظهر أهمية أي دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والإشكالية التي تطرحها، والنتائج التي توصلت إليها، وكذا الحقل المعرفي الذي طرحت فيه وتكمن أهمية دراستنا في كونها :

-تسهم في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي في التعرف على مفاهيم متعددة : كالإصلاح السياسي، التحول السياسي، الربيع العربي، الثورات العربية، مع توضيح للتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية وانعكاساتها على الإصلاحات السياسية في الجزائر.

-قد تحقق هذه الدراسة إضافة علمية جديدة وانطلاقا لدراسات أخرى لاحقة حول هذا الموضوع.

# مقدمة

## الدراسات السابقة :

قد تناول موضوع التحولات السياسية في الدول العربية وكذا الإصلاح السياسي العديد من الكنب والمذكرات، ولكن لكل منها زاوية محددة للدراسة ووجهات نظر مختلفة ومتعددة ولعل أبرزها ما يلي :

1-مذكرة ماجستير للطالب،سفيان فوكة،جامعة الجزائر،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2006-2007)،والذي جاءت دراسته تحت عنوان **الاستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي**، حيث تناول الباحث واقع الاستبداد السياسي في العالم العربي ومظاهره،وكذلك تكلم عن الإصلاح السياسي في العالم العربي واهم العوامل الداخلية والخارجية لحدوثه،وصولاً إلى تقييم هذه الإصلاحات ونتائجها على الأنظمة العربية،وفي مذكرتي اعتمدت الاستبداد السياسي ضمن الأسباب المباشرة لقيام الثورات في الدول العربية،وان الربيع العربي جاء كرد فعل عن الأوضاع التي كانت تعاني منها الشعوب العربية.

2-مذكرة ماستر للطالب،شعبان العيد،جامعة بسكرة،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2013-2014)والذي جاءت دراسته تحت عنوان **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013**،حيث تناول في البداية الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي وعلاقته بأبرز المفاهيم المتشابهة،ثم تناول أبرز الإصلاحات السياسية التي تم الإعلان عنها من 2008 إلى 2013 والظروف التي انتهجت فيها هاته الإصلاحات، وصولاً إلى نتائج هاته الإصلاحات وهل كانت مفعلة أم حبر على ورق فقط .

أما في موضوعي تمعنت في الإصلاحات التي برزت بعد احتجاجات 2011 مبينة الظروف التي كانت السبب في تفعيل تلك الإصلاحات .

3-مقال للأستاذ فتحي بولعراس،أستاذ محاضر بجامعة بومرداس،المجلة العربية للعلوم السياسية،تحت عنوان **(الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء**

# مقدمة

**ومنطق التغيير** (حيث تناول في البداية معنى استراتيجيات البقاء في أدبيات علم السياسة وقام بتوضيح لأغلب الدول العربية، وما مسها من تحول سياسي وذلك نتاج لضغوط الدول الغربية، وكذلك تكلم عن الإصلاح في الجزائر ودوافعه الداخلية والخارجية، إذ بين أن الربيع العربي والثورات التي قامت هي السبب الذي دفع الجزائر إلى تبني إصلاحات سياسية جديدة، وفي الأخير حاول تحديد واقع الإصلاحات في الجزائر بين الحقيقة والوهم وأنها تحاول توصيل رسالتين الأولى للخارج لاقتناعها بوضعها الداخلي القائم بما يضمن لها مصالحها، والثانية موجهة للرأي العام مفادها أنها لن تدخر جهدا في إصلاح النظام. وأنا أضفت إلى فكرته أن الجزائر لم تواجه الربيع العربي في 2011 ربما لأنها في 1988 قد كان ربيع عربي مبكر وأضفت عدة نقاط تغاضى عنها .

## إشكالية الموضوع :

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل مختلف الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر بعد الأحداث التي شهدتها الدول العربية بشكل عام والاحتجاجات التي حدثت في الجزائر بشكل خاص، ولتأثرها بالتحويلات السياسية في تلك الدول ومنه تطرح الإشكالية التالية :

## ما مدى تأثير التحويلات السياسية في الدول العربية على الإصلاحات السياسية في الجزائر ؟

ولمعالجة هذه المشكلة الرئيسية تتدرج ضمنها جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

- 1- ما المقصود بالتحويلات السياسية ؟
- 2- ماذا نقصد بالإصلاح السياسي ؟
- 3- هل التحويلات السياسية في الدول العربية سبب في تعجيل الإصلاح السياسي في الجزائر ؟

# مقدمة

## الفرضيات :

1-التحولات السياسية هي انتقال نوعي في طبيعة النظام واليات عمله ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات تكون لها مصلحة في التغيير.

2-الإصلاح السياسي هو عملية تطوير وتعديل في شكل الحكم.

3-الربيع العربي ساعد في تعجيل الإصلاح السياسي في الجزائر .

## حدود الدراسة:

### 1-الحد الموضوعي:

-الطرح النظري لمفهومي التحولات السياسية والإصلاح السياسي.

-أبرز التحولات السياسية في تونس-مصر-ليبيا.

-معرفة أبرز الإصلاحات السياسية بعد خطاب رئيس الجمهورية.

### 2-الحد الزماني:

ركزت دراستي على الفترة الزمنية الممتدة بين 2016/2011، وذلك منذ بداية الثورات العربية وفترة خطاب رئيس الجمهورية وهذا التاريخ يعتبر بداية الإصلاحات السياسية في الجزائر، وهذا لا يعني إهمال الفترة السابقة لأنها تمثل الأساس لفهم الحاضر.

### 3-الحد المكاني:

تحدثت عن الدول العربية وأسباب الثورات فيها بصفة عامة، ثم خصصت لدول الجوار تونس،مصر وليبيا، أما الإصلاح السياسي فكان مخصص للجزائر.

# مقدمة

مناهج الدراسة :

أ/المناهج:

**1- المنهج الوصفي :** الذي يعرفه الأستاذ عمار بوحوش على أنه: "يدر الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا"<sup>1</sup>.

واستعملت هذا المنهج لمعرفة نوعية العلاقة بين التحولات السياسي في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر، وللتحقق من حقيقة الظاهرة على أرض الواقع .

**2- المنهج التاريخي:** يعتمد هذا المنهج على ما تناولته الكتب والوثائق، والدراسات السابقة والمقالات ... الخ، حول التحولات السياسية في الدول العربية وكذا عن الإصلاح السياسي في الجزائر، واعتمده لمعرفة جذور الظاهرة، ومحاولة تفسيرها حاليا.

**3- منهج دراسة الحالة :** وهذا المنهج يقوم على الدراسة المعمقة للكيان السياسي وذلك بالتركيز على دراسة النظام السياسي في البلاد من خلال الإصلاحات السياسية، بالبحث عن الظروف والعوامل التي ساهمت في هاتاه الإصلاحات .

**ب/الإقترابات:** قد اعتمدت اقترايين تمثلا في :

**1- الاقتراب النظمي(النسقي):** حيث عرف دفيد استون اقترابه النسقي من خلال نظرتة للحياة السياسية على أنه: "نسق سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات، وهو بذلك نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات تتطلب من أعضاء النسق الاستجابة له".

<sup>1</sup> عبد القادر، زيغم، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين الخطاب والممارسة (دراسة نقدية لما بعد خطاب 15 أبريل 2011)، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2013، ص ز.

# مقدمة

<sup>1</sup> وقد اعتمدت هذا الاقتراب لمساعدتي في فهم وتفسير البيئة الداخلية والخارجية وكيفية تأثيرها على الإصلاحات السياسية التي باشر بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بداية من 2011.

**2- الاقتراب القانوني :** يعد هذا الاقتراب أهم مدخل منهجي استخدمت في كليات الحقوق في أنحاء العالم، ويركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، المواقف، العلاقات، الأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقوانين المدونة وغير المدونة، وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفرقة من ضوابطها .

وهو اقتراب وصفي يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك وعموما فاعلية التحليل تزداد كلما اقترن استخدام

المدخل القانوني بمدخل أخرى في دراسته الظواهر السياسية.<sup>2</sup>

واستخدمت هذا الاقتراب في دراستي من خلال عرض أبرز القوانين التي صدرت في الإصلاحات السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016.

## تصميم موضوع الدراسة :

لقد تناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والنظري للعديد من المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع، ابتداء بالمقصود بالتحول السياسي وأبرز المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح من ربيع عربي وثورة واحتجاجات وحرارك جماهيري. ثم خصصت مبحثين للإصلاح السياسي من تعريف له وعلاقته بالمفاهيم الأخرى كالحكم الصالح والتنمية السياسية، ثم أبرز القوى التي تسهم في الإصلاح السياسي ثم شروطه ومستوياته.

بينما جاء في **الفصل الثاني** التحولات السياسية في الدول العربية مبتدئة بأسباب الثورات في الدول العربية بصفة عامة

<sup>1</sup> عادل فتحي، ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 205.

<sup>2</sup> محمد، شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترايات، والأدوات، الجزائر: دار هومه، 1997، ص 117.

# مقدمة

ثم خصصت الأسباب في دول الجوار، ثم حاولت أن أعطي صورة عن أبرز الأحداث التي وقعت في أحداث الربيع العربي بدول الجوار من تونس ومصر وليبيا وصولاً إلى المبحث الثالث الذي تناولت فيه أبرز التحولات السياسية التي حدثت في هاته الدول الثلاث.

أما في **الفصل الثالث** فكان مخصصاً لاحتجاجات الجزائر 2011، والمبحث الأول تناولت فيه أسباب هاته الاحتجاجات ثم أبرز الأحداث التي وقعت في يناير 2011 فقط، ثم في المبحث الثاني الإصلاحات السياسية التي بادر بها رئيس الجمهورية مباشرة بعد الاحتجاجات التي وقعت وتمثلت في: النظام الحزبي - النظام الانتخابي - قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وكذلك قانون الإعلام والجمعيات والتعديل الدستوري في 2016، وفي الختام حاولت تفسير لماذا لم تتطور أحداث الجزائر إلى ربيع عربي وقسمت هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول يفسر أن الجزائر حدث فيها ربيع عربي مسبق عام 1988، الثاني يتحدث عن أن الإصلاح جاء كعلاج للاحتجاجات والمطلب الأخير تحدثت فيه عن النفط الجزائري ومساهمته في كبت الاحتجاجات.

## مصطلحات الدراسة :

أثناء الحراك الشعبي في بلدان الربيع العربي انتشرت العديد من المصطلحات التي ظهرت على ألسنة الناس، ووسائل الإعلام خاصة، ومحلي السياسة ومن أبرز هذه المصطلحات نذكر ما يلي:

**1/ الحراك الاجتماعي:** يستعمل لوصف حركة انتقال الأفراد من فئة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وقد يكون الحراك على مراتب سلم التدرج الاجتماعي نحو الأعلى أو نحو الأسفل ناي تختلف درجة الحراك الاجتماعي حسب نمط وثقافة المجتمع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد، لبصير، موسوعة علم الاجتماع (مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة)، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010، ص 261.

# مقدمة

**2/الثورة:** هي حركة احتجاج عنيفة ضد نظام سياسي للحكم القائم للإطاحة به، وتعويضه بنظام آخر، معنى ذلك إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية، أي انتقال السلطة من فئة إلى فئة عن طريق اللجوء إلى العنف أو بطريقة أخرى تكون سلمية.<sup>1</sup>

**3/التحول السياسي:** التحول أو الانتقال السياسي يعني في عمقه وشموليته التبديل الجذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع. وتتطوي العملية على إجراء قدر كبير من التغييرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغيير في القيادة السياسية، يليه تغيير في ممارسة السلطة ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية وبنوية تؤثر على مخرجات النظام.<sup>2</sup>

**4/الإصلاح السياسي:** هو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ.<sup>3</sup>

**5/الديمقراطية:** هي كلمة مؤلفة من شطرين: ديمو تعني الشعب وكرسي: تعني حكم الشعب.

اصطلاحاً: تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية بنفسها إما بطريق مباشر أو شـبه مباشر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عامر، مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو للنشر والتوزيع، ب ت ن، ص 158.

<sup>2</sup> محمد، بلخيرة، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية "الوطنية"، ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003، ص 04.

<sup>3</sup> عبد القادر، زيغم، مرجع سابق الذكر، ص 03.

<sup>4</sup> عبد الواحد ناظم، الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 197.

# مقدمة

---

## الفصل الأول :

التحول السياسي : دراسة في  
المفاهيم والأطر النظرية.

## تمهيد:

من بين المشكلات المنهجية التي تواجهها العلوم السياسية والاجتماعية، هي صعوبة تحديد المفاهيم المستخدمة، حيث يصعب تقديم تعريف شامل لأي مصطلح سياسي، وهذا ما ينطبق على مصطلحي التحول السياسي والإصلاح السياسي.

لكن هذا لا ينفي المحاولات المبذولة من طرف الأكاديميين لضبط المفهومين وتوضيح المقصود، لذا يعتبر تحديد مفهومي التحول السياسي والإصلاح السياسي الخطوة الأولى لفهم الموضوع وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المفهومين وذلك من خلال التطرق إلى تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم التحولات السياسية والمبحث الثاني مفهوم الإصلاح السياسي، أما المبحث الثالث أسس الإصلاح السياسي.

## المبحث الأول: مفهوم التحول السياسي

لكي نستطيع تحديد مفهوم التحولات السياسية لابد أن نتطرق للعديد من المفاهيم والتعريفات التي صيغت في هذا السياق ، سعياً منا لأجل ضبط معناها الحقيقي سواء من الناحية اللغوية أو من الناحية الاصطلاحية وذلك كما يلي :

### المطلب الأول: المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي.

بعد الأحداث التي وقعت في الدول العربية ظهرت مجموعة من المصطلحات التي تم تداولها في الشارع ووسائل الإعلام وحتى المحللين السياسيين وفي هذا المطلب لابد من التعريف بكل مصطلح برز في تلك الفترة.

#### 1/ تعريف الحركة الاحتجاجية :

تعرف الحركة الاحتجاجية أو الحركة التظاهرية على أنها تعبير عن الرفض إما بالعبارات أو بالأفعال لحدث ما أو سياسات أو وضعيات. فالمحتجون يستطيعون أخذ مختلف الأشكال من متظاهر كشخص فردي إلى مظاهرات حاشدة فالمتظاهرون يمكنهم تنظيم أنفسهم بصفة جماعية، وهذا لإيصال صوتهم ومحاولة التأثير على الحكومة وسياساتها، فالمتظاهرين أو المحتجين يستطيعون أن يكونوا منظمة في إطار سلمي وهذا للوصول إلى أهدافها، أي بمسيرات ومظاهرات سلمية وبدون أن تتجاهل أساليب المظاهرات ألا وهي القوة والضغط أو القناع لتحقيق أهدافها، ونستطيع القول بأن المظاهرات والمسيرات السلمية تصنف ضمن قائمة المظاهرات المدنية، فالمتظاهرين أو المحتجين لهم أشكال مختلفة ومتعددة وأغلب الأحيان تقابلها الدولة بالقوة والقمع، وتعرف الحركات الاحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم.<sup>1</sup>

بمعنى أنها سلسلة من الأفعال التي يقوم بها الأشخاص من جماعات وطبقات اجتماعية من أجل تحقيق غايات خاصة وأهداف معينة.

#### 2/ تعريف الثورة :

**لغة:** تعني الهيج وهي الفعل ثار، وثار الشيء بمعنى هاج ، وعرفها آخرون بأنها تعني الهيجان والظهور والانتشار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ربيع، وهبة، الحركات الاحتجاجية تجارب ورؤى، القاهرة:المنتدى العربي للدراسات. أنظر إلى:

<http://www.goodreads.com/books/shwo,03/02/2017.15:40>.

<sup>2</sup> نظام ،بركات، وخالد، شنيكات، التحولات والتغيرات في الوطن العربي (الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي)، المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان بتاريخ 10-11/06/2013، ص71.

**اصطلاحاً:** هي تغييرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحياناً عنيفة بحكم آخر.<sup>1</sup>

وتعرف الثورة في الأدبيات السياسية والاجتماعية بأنها حركة سياسية يحاول من خلالها الشعب وأدواته الجيش والأحزاب السياسية... الخروج على الوضع السياسي الراهن، بهدف تغييره باندفاع يحركه الغضب وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل، أو هي الفعل الذي يحدث تغييراً شاملاً وجذرياً في المجتمع على مستوى الحكم والفلسفة الفكرية ويؤسس لبناء مؤسسي وسياسي واقتصادي واجتماعي جديد يستجيب إلى الأهداف التي من أجلها قام الشعب بثورته.<sup>2</sup>

وتعرف الثورة بأنها: مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية. ويصر العديد من علماء الاجتماع على تعريف الثورة على أنها عبارة عن تغيير شامل وجذري في توزيع مصادر الثروة وعمليات الإنتاج في المجتمع.<sup>3</sup>

والمعنى الإجمالي للثورة هو أنها تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة.<sup>4</sup>

ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة، وإلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد، وإلا حين يهدف التحرر من الاضطهاد إلى تكوين الحرية، إن روح الثورية في القرون الأخيرة، أي التوق إلى التحرر وإلى بناء بيت جديد يمكن أن تستوطنه الحرية، هي روح لا مثيل لها في التاريخ السابق بأسره.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب، الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 870.

<sup>2</sup> خالد عليوي، العرداوي، الربيع العربي ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية: للمشاركة في الندوة الموسومة (تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي)، جامعة كربلاء: كلية الحقوق، 2013، ص 01.  
<sup>3</sup> توفيق، المدني، وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 127-128.

<sup>4</sup> عزمي، بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 29.  
<sup>5</sup> مصطفى، محسن، بيان في الثورة (هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي)، بيروت: دار الأمان، 2012، ص 173.

### 3/ تعريف التمرد:

تختلف الثورة عن التمرد، فهذا الأخير يهدف إلى التغيير، ولكنه تغيير جزئي لا يتجاوز الوضع الراهن، وهو يتم في حدود الوسط ولا يملك إرادة التغيير، ذلك أن إرادة التغيير المجاوزة ليست إرادة فردية، ولكنها إرادة قوى عريضة من الشعب.

أما الثورة فهي فعل شامل وجماعي أي لا تتحقق بعمل فردي وهي تعبر عن حركة الغالبية من الناس لتفرض إرادتها على التقدم الاجتماعي، وإذا التفت إليها الوسط تجاوزه، وهي أشمل وأعم من التمرد، إذ أن التمرد هو فعل محدود وفردي ولا ينبغي تجاوزه وإقامة مجتمع جديد، وإذا التفت إليه الوسط توقف وهو كرد فعل جزء من حركة الأشياء في سبيل الحركة العامة، ولكن عمل سلبي قد يؤدي إلى تصفية عناصر الثورة.

ويعلق دكتور حسن شحاتة على التمرد قائلاً أنه إذا نجح القائمون لتدبير التغيير الاجتماعي سمي عملهم ثورة، لكن إذا فشل بسبب من الأسباب فإنهم في العادة يقدمون إلى المحاكمة من الهيئات التي ثاروا عليها، ويسمى عملهم عصياناً وتمرداً.<sup>1</sup>

**4/ مفهوم الربيع العربي:** إن الغرب هو أول من أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءاً بتونس بداية العام 2010، حيث كانت صحيفة الأندنبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح، وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف أيضاً هي بثورات الربيع الأوروبي، واستخدام مصطلح ربيع براغ للتعبير عن انتفاضة الشعب الجيكوسلوفاكي عام 1965.<sup>2</sup>

ويقول حسن محمد الزين أن أول من استخدم مصطلح الربيع العربي الباحث والأكاديمي مارك لينش بمقالة له في مجلة سياسية خارجية *forgien Policy* بتاريخ لاقت جدا وهو 6 كانون الثاني عام 2011 بعد أقل من أسبوع على بداية شرارة الاحتجاجات في تونس وقبل سقوط نظام بن علي واتضح المشهد، المقالة تحت عنوان "**الربيع العربي الأوبامي**" وهو عنوان لاقت أيضاً في دالاته وتحليله الاستشراقي، وقد ربط مارك لينش بين الربيع العربي

<sup>1</sup> رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014، ص ص 22-24.

<sup>2</sup> مصلح حضر، الجبوري، جنود الاستبداد والربيع العربي، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 185.

وأحداث 2005 التي بدأت مع تصاعد التجمعات والتظاهرات التي قامت بها حركة 14 آذار اللبنانية لإسقاط النظام السوري في عهد جورج بوش.<sup>1</sup>

وقد أشار البعض أن المقصود بالربيع العربي هو الثورات السلمية التي حملت الزهور في وجه الأنظمة لتثمر في النهاية حرية وديمقراطية.

1- الربيع العربي له أصل أوروبي يستحضر بينه وبين ربيع الأوطان 1948، ربيع براغ 1968 ربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات بعد سقوط الشيوعية عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة مستبدة حكمت لعقود.

2- قيل بأنه تم استخدام مصطلح الربيع العربي لأول مرة (ربيع الأمم) أو (ربيع الشعوب) للإشارة إلى الثورات الأوروبية في 1948، وقد استخدم لوصف سلسلة من الإصلاحات التي اتخذت في الفترة 1966-1968 في تشيكوسلوفاكيا التي ألفاها في وقت لاحق الغزو السوفييتي للبلاد في أغسطس 1968م.

3- كما ينسب مصطلح الربيع بمفهوم التحرر من قيود حياة غير محبوبة أو عمل غير مرغوب فيه إلى الفيلسوف الأمريكي والأستاذ الجامعي جورج سانتيانا، وكان يحمل الجنسية الإسبانية لكنه لا يعترف بها، ويعتبر نفسه أمريكياً لذلك اعتبر من الأدباء الأمريكيين، حيث كان يلقي محاضراته على تلاميذه كعادته الوقت ربيع، نظر فجأة إلى نافذة الحديقة ثم سرح بذهنه! وقال لتلاميذه: عفوا لن نستطيع استكمال المحاضرة، لأنني على موعد مع الربيع، ثم جمع أوراقه وكتبه وحمل حقيبته وغادر القاعة مسرعاً، ولم يرجع إليها بعد ذلك مرة أخرى بقية حياته، وأصبحت عبارة الفيلسوف الأمريكي يطلق على من يملك الشجاعة التي تمكنه من الإقدام على التغيير.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تعريف التحول السياسي.

أولا سنتطرق لتعريف واضح لمصطلح التغيير وما هي أبرز المفردات والتوضيحات التي أطلقت عليه ثم سنحاول إعطاء تعريف واضح للتحول السياسي:

<sup>1</sup>حسن محمد، الزين، الربيع العربي (آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير)، بيروت: دار القلم الجديد،

2013، ص 59.

<sup>2</sup>رمضان عبد السلام، حيدر، ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي، مجلة الجامعة الاسمية: العدد 24، 2012، ص ص 521-523.

**التحول لغة:** "التحول" (conversion)، من الناحية اللغوية التبديل (mutation)، التغيير (changement)، الانتقال (transition)، أو التنقل من مكان إلى مكان، أو التغيير من حال إلى حال، والتحول عن شيء يعني الانصراف عنه إلى سواه.

قبل التطرق إلى تعريف التحول السياسي يجدر بنا في البداية التفرقة بين مفهومي التغيير/التحول، والتغيير/التحويل: التغيير أو التحول هو مسألة غير إرادية من حيث كونها تحدث ألا تحدث، بل هي قانون عام ورئيسي من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقف أو التعطيل.

والتغيير/التحول يتجه عموماً وعلى المدى الطويل نحو الأفضل ولكنه لا يسير دوماً في خط مستقيم، فكثيراً ما تعترض سبيله منعرجات ويتعرض لانتكاسات لعوامل داخلية وخارجية، أما التغيير/التحويل فهو محاولة التدخل الواعي للتأثير في سير التغيير، أي توفر إرادة الإصرار والقدرة على ضبطه والتحكم في مساره تجنباً للمخاطر وأملاً في تحقيق الوعود والأهداف المأمولة.<sup>1</sup>

التغيير مصدر للفعل (غير) ومعناه انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى (غيره) يعني حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان، والتغيير بمعناه الإيجابي هو تغيير الحال وانتقاله من الفساد إلى الصلاح، وقد ورد مفهوم التغيير في القرآن الكريم، (يغيرن) في سورة النساء الآية 119، (يغير) في سورة الرعد الآية 11، (يغيروا) تكررت في سورتين في سورة الأنفال الآية 53، وسورة الرعد الآية 11، و(يتغير) في سورة محمد الآية 15.<sup>2</sup>

وفي المعجم لجبران مسعود يقول تغيير بمعنى تبديل، تحول من حال إلى حال.<sup>3</sup> وكذلك التغيير هو جعل الشيء على غير ما كان عليه.<sup>4</sup>

**التحول اصطلاحاً:** هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد، بلخيرة، مرجع سابق الذكر، ص 01.

<sup>2</sup> نظام، بركات، وخالد، شنيكات، التحولات والتغيرات في الوطن العربي (الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي)، المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، بتاريخ 10-11/06/2013، ص 73.

<sup>3</sup> مسعود، جبران، الرائد المدرسي (معجم أبجدي مصور للمبتدئين)، معجم عربي عربي، بيروت: دار العلم للملايين، ب ت ن، ص 147.

<sup>4</sup> محمد موسى، دريم، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة بحثية: قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، ص 02.

<sup>5</sup> نظام، بركات، وخالد، شنيكات، المرجع السابق، ص 73.

ويعرف التغيير في العلوم الاجتماعية على أنه: "التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل"، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه: "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل".<sup>1</sup> وكذلك على كونه "تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".

### تعريف التحول السياسي:

هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.<sup>1</sup>

ونجد أن التغيير/التحول السياسي قد يكون سلبيا أو ايجابيا فكل دولة وحسب وضعها الداخلي الذي تكون فيه.

ومن هنا نتوصل إلى تعريف التحول السياسي وفق مجموعتين:

**1/ التحول السياسي كسلوك:** يعني الانتقال من موضع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو الحزب، كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات.

**2/ التحول السياسي كأسلوب:** تركز هذه المجموعة على الطريقة أو الكيفية التي تتم من خلالها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.<sup>2</sup>

وتعد الثورة السياسية البيضاء أسلوبا مناقضا للثورة الدموية الحمراء، ويرجع السبب في حصول التغيير الثوري سلميا إلى استسلام السلطة أو النخبة الحاكمة وتنازلها عن الحكم لفائدة قوى سياسية واجتماعية صاعدة بديلة، بعد أن تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع وعدم قدرتها على احتواء أنصار المقاومة. فقد اعتبر **هورويتز** في كتاب نشر له عام 1973 أن التحول

<sup>1</sup> محمد موسى، دريم، المرجع السابق، ص 02.

<sup>2</sup> يوسف، العياضي، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية-تونس، -ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص 10-11.

السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية تأتي كرد فعل عن التملل، الانشقاق والتذمر تقوم بها قوى اجتماعية داخلية.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي.

قسمت هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أولاً سنتطرق لتعريف الإصلاح لغة واصطلاحاً مدعمة ذلك بآيات من القرآن الكريم، ثم تطرقت في المطلب الثاني لتعريف الإصلاح السياسي فهناك وجهات نظر مختلفة ولكل تعريف يعتمده وصولاً إلى تعريف مجمل وشامل للتعريف السابقة. وأما المطلب الثالث فقد أبرزت العلاقة بين الإصلاح السياسي ومختلف المفاهيم المتشابهة منها الحكم الصالح والفساد السياسي والتنمية السياسية والتحديث السياسي.

### المطلب الأول: تعريف الإصلاح.

قبل الوصول إلى تعريف للإصلاح لابد من معرفة المفهوم لغة ثم اصطلاحاً هذا من أجل الفهم الدقيق لهذا المصطلح. لغة: من الفعل أصلح يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم.<sup>2</sup>

وهو الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواء.<sup>3</sup>

وقد جاء في مختار الصحاح أن (الصالح) ضد الفساد، والصالح بالكسر مصدر المصالحة والاسم (الصلح) يذكر ويؤنث وقد (اصطلاحاً) و(تصالحاً) و(صالحاً) بتشديد الصاد، والإصلاح ضد الإفساد، والمصلحة واحدة المصالح والاستصلاح ضد الاستفساد.<sup>4</sup>

أما في اللغة الانجليزية فان كلمة reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع That improoves conditions an action أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو تصليحها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد، بلخيرة، مرجع سابق، ص 03.

<sup>2</sup> محمد، السعدي، وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ص 64.

<sup>3</sup> سفيان، فوكة، الاستبداد وإصلاح الحكم في العالم العربي، ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 66.

<sup>4</sup> إبراهيم، محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، السليمانية: مطبعة رون، ص 16.

<sup>5</sup> أمين، عواد المشاقبة، والمعتمد بالله، داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص 28.

وقد ورد مصطلح الإصلاح في القرآن الكريم في عدة آيات نذكر منها :  
قوله تعالى: " إن أريد الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت  
واليه أنيب"<sup>1</sup>

وأيضاً قد في الآية الكريمة: "إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض وما تريد  
أن تكون من المصلحين".<sup>2</sup>

وقوله تعالى: "قل إصلاح لهم خير إن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من  
المصلح ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم".<sup>3</sup>

**اصطلاحاً:** لقد تعددت التعاريف الاصطلاحية لمعنى الإصلاح وذلك حسب تعدد  
وجهات النظر ومن أهمها نجد:

الإصلاح هو التغيير أو التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ولاسيما في  
ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة أو مسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة  
ظلم أو تصحيح خطأ أو تصحيح اعوجاج.<sup>4</sup>

وعرفت الموسوعة السياسية الإصلاح على أنه: تعديل أو تطوير غير جذري  
في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلافاً  
للثورة-ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس  
بأسس النظام.<sup>5</sup>

وكذا يعرف قاموس أكسفورد الإصلاح بأنه تغيير أو تبديل نحو الأفضل في  
حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية  
الفاصلة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ، والإصلاح يوازي فكرة التقدم  
وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل وخاصة التغيير الأكثر ملائمة  
من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من  
حقول النشاط الإنساني.<sup>6</sup>

ومن التعريفات السابقة نستخلص إلى ملاحظتين اثنتين هما :

<sup>1</sup> القرآن الكريم، سورة هود، الآية 88.

<sup>2</sup> القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 19.

<sup>3</sup> القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 220.

<sup>4</sup> محمد موسى، دريم، مرجع سابق الذكر، ص 05 .

<sup>5</sup> عبد الوهاب، الكيالي، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 206.

<sup>6</sup> سفيان، فوكة، ومليكة، بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة: قسم  
العلوم السياسية، جامعة الشلف، ص 03.

-هي أن الإصلاح يهدف إلى تحسين الشيء والانتقال به من حالة هو عليها إلى حالة أفضل ولكن بطريقة تدريجية تعتمد المرحلية في العلاج للوصول إلى الحالة المثلى للشيء أو الأمر.

-والثانية هو أن الإصلاح غير الثورة وإن كان هناك خلط كبير في مفهوم كل منهما، ومن هنا نجد أبا الأعلى المودودي يذهب إلى لفظتي "الإصلاح والثورة" يقصد من ورائها جميعا إصلاح حالة فاسدة ولكنه يكون هناك فرق جوهري بين محركاتهما ومناهج عملهما، فالإصلاح يكون ابتداءه من التروي والتفكير، وذلك أن المرء يدرس الأوضاع القائمة بقلب هادئ وبروية وإمعان نظر، ويفكر في أسباب الفساد ويقيس حدوده ويبحث في تدابير إزالته، وإذا تصدى لمحوره فلا يستخدم قوة الهدم والتخريب إلا إلى الحد الأدنى الذي لا بد منه. وأما الثورة التي عناها المودودي فهي أقرب إلى الاندلاع والانتفاضة والانفعال والعمل الطائش وغير الهادف حيث قال: "وأما الثورة بخلاف ذلك، فيكون ابتداءها من السخط والغضب واضطراب الحقد والإلحاح على النقمة فيؤدي بفساد آخر في رد فساد أول، ويقاوم التطرف الذي أودى إلى ذلك الفساد بتطرف آخر يأتي فيقضي على الحسنات أيضا مع السيئات.<sup>1</sup>

ويقابل الإصلاح في الفكر العربي في كثير من الأحيان مصطلح التحديث... والإصلاح يبدأ أولا بالفكر.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تعريف الإصلاح السياسي.

يعتبر الإصلاح السياسي مفهوم متعدد الجوانب في واقع المجتمع ووجدت الكثير من التعريفات لهذا المفهوم وجوانبه ولعل أبرزها كالاتي :

عرف إبراهيم محمد عزيز الإصلاح السياسي بأنه: "جميع الخطوات المباشرة وغي المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية".<sup>3</sup>

<sup>1</sup>كمال، عجالي، الفكر الإصلاحي في الجزائر (الشيخ الطيب العقبي بين الأصالة والتجديد)، الجزائر: سحب الطباعة الشعبية للجيش، 2007، ص32-33.

<sup>2</sup>معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، الإصلاح والنهضة: دراسات في إمكانات الإصلاح ومعوقاته في الواقع العراقي، بيروت: العارف للمطبوعات، 2009، ص18.

<sup>3</sup> إبراهيم، محمد عزيز، مرجع سابق الذكر، ص22

يعرف الإصلاح السياسي بأنه عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج.<sup>1</sup>

أما محمد سعيد أبو عامود فقد عرف الإصلاح السياسي بأنه القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار، فالإصلاح هو تعديل منداخل النظام باليات نابعة من داخل النظام.<sup>2</sup>

وقد أبرز إبراهيم محمد عزيز وجود مجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال

السياسي ورأيت أن أبرز الرؤى التي تناولها ما يلي:<sup>3</sup>

-الإصلاح الدستوري والتشريعي.

-إصلاح المؤسسات والهيكل السياسية.

-ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ.

-إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون.

وهناك تعريف للإصلاح السياسي في ظل ظروف البلاد العربية اليوم يرى أنه يلم بأمر ثلاثة تتمثل فيما يلي:

الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة، ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المناقسة السلمية والديمقراطية.<sup>4</sup>

ويمكن استخلاص تعريف شامل للإصلاح السياسي فنقول أنه يشير إلى عملية شاملة في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية وذلك في إطار النظام السياسي، بهدف تطوير آليات هذا النظام من أجل القيام بوظائفه الاجتماعية

<sup>1</sup> أمين عواد، المشاقبة، والمعصم بالله، داود علوي، مرجع سابق الذكر، ص 30.

<sup>2</sup> الزهرة، صابري، وفاطمة، قرميطي، الإصلاح السياسي كآلية لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2015/2011، ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2015، ص 22.

<sup>3</sup> إبراهيم، محمد عزيز، مرجع سابق الذكر، ص 22.

<sup>4</sup> عبد العزيز، القاسم، وآخرون، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح (مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص 202.

والسياسية والثقافية. وهو حالة عامة تقوم في كل مناحي الدولة، يكون غرضها تصويب الخلل أو تطوير واقع، وبالتالي الوصول إلى الأفضل لضمان السير الحسن داخل الدولة ومنع وجود أي اختلالات أو نقائص، وهو عملية تهدف إلى التكيف مع مدخلات النظام السياسي الداخلية والخارجية.

### المطلب الثالث: علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم الأخرى.

قبل الدخول في أي دراسة علمية لا بد من دراسة بعض المفاهيم والمنطلقات الأساسية لهذه الدراسة، فتحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية في تأسيس وإدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع، فنجد أن مفهوم الإصلاح السياسي ذو علاقة متداخلة ومتشابكة مع باقي المصطلحات الأخرى التي تعبر عن جوهر العملية السياسية في الدولة، سواء من قريب أو من بعيد بعض، وقد اخترنا أبرز المصطلحات التي ترتبط بمفهوم الإصلاح السياسي وأبرزها ما يلي: الحكم الراشد- التنمية السياسية- التحديث السياسي- الفساد السياسي.

### أولاً- علاقة الإصلاح السياسي بالحكم الراشد:

**تعريف الحكم الراشد:** يعرف أيضا بمصطلح الحكم الصالح ويعتبر الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.<sup>1</sup>

وهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على المستويات كافة، وهو الأنظمة والإجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة السياسية باسم الدستور ومن ذلك اختيار القيادات وتداول السلطة، ويعمل على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية ويتميز بالمشاركة، والفاعلية، والشفافية، والمساءلة وحكم القانون، والعدالة والمساواة.<sup>2</sup>

ويعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، ويبدو جليا أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية

<sup>1</sup> إسماعيل، الشطي، وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، 2004، ص96.

<sup>2</sup> أمين عواد، المشاقبة، والمعتصم بالله، داود علوي، مرجع سابق الذكر، ص58.

ومؤسسات المجتمع المدني، ويشير هذا المفهوم إلى أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات وأساليب العمل بما تتضمنه من حوافز للسلوك.<sup>1</sup>

وفي العلاقة بين المفهومين الإصلاح السياسي والحكم الراشد نقول أن كلاهما يطمح لتحقيق استقرار سياسي داخل المجتمع والدولة. فغاية الإصلاح السياسي بطبيعة الحال هي الديمقراطية والحكم الراشد، فالهدف الكبير وراء الإصلاح السياسي هو أن تكون هناك ديمقراطية وأن يكون هناك حكم راشد، والحكم الراشد هو أن تكون هناك دولة كفؤة وفعالة ونزيهة، ودولة فعالة في التعامل مع قضايا المجتمع وفي حل المشكلات.<sup>2</sup>

### ثانيا - علاقة الإصلاح السياسي بالتنمية السياسية:

**تعريف التنمية السياسية:** يعرف المعجم السياسي التنمية السياسية على أنها تحسين فعالية النظام السياسي وأيضا التغيير باتجاه حكم أصلح، وكذلك قدرة المجتمع على استيعاب المطالب والتنظيمات السياسية.<sup>3</sup>

وتعتبر أيضا تلك العملية الشاملة التي تهدف إلى إضفاء طابع الفعالية وحسن التكيف والاستجابة من قبل النظام السياسي لمطالب بيئته الكلية بشكل يسمح له بتحقيق الصالح العام من ناحية، والحفاظ على بقائه من ناحية أخرى في ظل وجود نوع من الرضا والقبول الشعبي لأدائه المتميز.<sup>4</sup>

- والعلاقة بين المفهومين هي علاقة مباشرة فالتنمية السياسية تعني الانتقال من نظام إلى نظام آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، ويكافئ البعض بين التنمية السياسية ونمو المؤسسات الديمقراطية وبالتالي تحصل التنمية السياسية على غرار النموذج الغربي، والبعض من علماء السياسة يحدد المفهوم بنمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته... وعند المقارنة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإن الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات

<sup>1</sup>معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، بيروت: ب د ن ، 2013، ص 63.

<sup>2</sup> العيد، شعبان، الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)، ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص 36.

<sup>3</sup> وضاح عبد المنان، زيتون، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص 105.

<sup>4</sup> العيد، شعبان، مرجع سابق الذكر، ص 40.

الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفعاليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات.<sup>1</sup>

### ثالثا - علاقة الإصلاح السياسي بالفساد السياسي:

**تعريف الفساد:** يعرف الفساد لغة على انه مصدر للفعل فسد، فسادا تفسخ وخبثت رائحته، فسد فسادا أو فسودا أصبح غير صالح، والفساد تعفن.<sup>2</sup>

ويفسر الفساد في القرآن على انه العصيان لطاعة الله تعالى وهذا طبقا لتفسير الآية التالية: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون".<sup>3</sup>

أما تعريفه اصطلاحا فقد وضع البنك الدولي تعريفا على النحو التالي: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص".<sup>4</sup>

**تعريف الفساد السياسي:** من وجهة نظر علماء السياسة يعرف الفساد السياسي عل أنه: "فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبية المحلية والمشتغلون بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية، فقد يلجأ حكام الدول إلى تحصيل المبالغ من صادرات النفط أو السلع الهامة المصدرة لحسابهم الشخصي وتودع في حسابات خارج البلاد أو داخلها، وهو ما يعتبر نوعا من أنواع الضرائب الإجبارية اعتمادا على استغلال النفوذ السياسي".<sup>5</sup>

### رابعا- علاقة الإصلاح السياسي بالتحديث السياسي:

**تعريف التحديث السياسي:** هو عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، أي انه سلسلة من التغييرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية، وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع وتشير كذلك إلى عملية

<sup>1</sup> أمين عواد، المشاقبة، والمعصم بالله، داود علوي، مرجع سابق الذكر، ص 52.

<sup>2</sup> كريمة، بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا-دراسة حالة الجزائر-، ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011، ص 16.

<sup>3</sup> القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 41.

<sup>4</sup> إسماعيل الشطي، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 80.

<sup>5</sup> عبد العظيم، حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري، تجاري، سياسي، دولي)، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص 40.

التباين في البناء السياسي و علمانية الثقافة السياسية والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع.

أي بكلمة أخرى يمكن القول أن التحديث السياسي يعني ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور، واحترام الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وبناء نظام برلماني تمثيلي، والإقرار بشرعية الأحزاب وجماعات الضغط في إطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمانا للحريات السياسية التي تعد القيمة العليا للتحديث السياسي.<sup>1</sup>

-أما العلاقة بين الإصلاح والتحديث السياسي فيمكن تلخيصها في أن كلا العمليتين من ضمن عمليات التغيير والحركة المستمرة التي تشهدها المجتمعات المختلفة في العالم، وخاصة لما لها من أثر في إصلاح البناء السياسي وفق صيغ جديدة أفرزتها الظروف الدولية الراهنة وعلاقة هذا الإصلاح في التأثير والتأثر على المستويات كافة الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية.

### المبحث الثالث: أسس الإصلاح السياسي.

في هذا المبحث سنتطرق إلى معرفة آليات الإصلاح السياسي المتمثلة في خمسة قوى سنذكرها، كما قمنا بتحديد ابرز الشروط لنجاح عملية الإصلاح السياسي، ومن ثم مستوياته المتمثلة في ثلاث مستويات، ثم حاولنا تحديد ابرز أهداف للإصلاح السياسي التي من شأنها أن تخدم كل فئات المجتمع .

### المطلب الأول: قوى الإصلاح السياسي وشروطه.

#### أولاً- قوى الإصلاح السياسي:

إن عملية الإصلاح السياسي ليست سهلة بل هي شاقة وعسيرة وتحتاج إلى قوى وعناصر فعلية وقوية لانجازها وتحقيقها، وهذه القوى قد تكون فردا (مثل رئيس الدولة) ذات سلطة عليا وقوية في الدولة، أو تكون فئة (النجبة الحاكمة) بحكم قوتها في الحكومة أو جماعة (الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، المثقفين)، ولجدية هذا الأمر ندرجهم ضمن خمس قوى بالشكل التالي:

**1/ رؤساء الدول:** يؤدي رؤساء الدول دورا محوريا وأساسيا في عملية الإصلاح إذا أرادوا ذلك بكم سلطاتهم الواسعة وامتيازاتهم الكبيرة ومكانتهم المرموقة، وهذا يتطلب تقليص سلطاتهم وامتيازاتهم، لأن أي قرار أو خطوة

<sup>1</sup> خميس حميد، دهام، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع، ص521-522.

إصلاحية لا بد أن تمس بمصالح الآخرين، وهذا بطبيعة الحال شيء بديهي لأن عوائق الإصلاح السياسي هو الحكم التسلطي بالدرجة الأولى في البلاد.

وبوجه عام يمكن القول إذا أراد رئيس الدولة في أي دولة القيام بعملية الإصلاح أي الإصلاح السياسي أم الاقتصادي أم الثقافي يكون أسهل عليه من القوى الأخرى لإنجاح هذه العملية.

**2/ النخبة الحاكمة:** هذه الفئة الثانية التي يمكن أن تكون عنصرا فعالا في عملية الإصلاح السياسي (كونها إحدى أهم الدوائر التي يتم فيها صياغة القرارات والسياسات العليا وإعادة توجيه تلك السياسات في إطار من رؤيتها ومصالحها الخاصة، وإن المستهدف الأول في عملية الإصلاح السياسي هي النخبة الحاكمة وان ما فسدت في النظام السياسي هو بسببهم لأنهم صناع القرار في الدولة.

وان إصلاح أي نظام حكم لا يكون إلا بتغيير النخبة، وتبعاً له ينبغي أن تستند مهمة الحكم إلى العلماء والفنانين وكبار رجال الصناعة، الأمر الذي يكشف قناعته بضرورة ارتكاز النخبة السياسية على المؤهلات وليس الانتماء الأسري.

**3/ مؤسسات المجتمع المدني:** المجتمع المدني كونه مجموعة من المؤسسات الحرة التي تملك مجال عام بين الشعب والدولة، وله ستة وظائف كالاتي:

- وظيفة تجميع المصالح.
- وظيفة حسم الصراعات والنزاعات المجتمعية وحلها.
- تحسين الأوضاع الاقتصادية.
- إشاعة الثقافة الديمقراطية ونشرها.
- المشاركة في صنع القرارات.

والإصلاح السياسي ضمناً يدخل في إطار تلك الوظائف، ووجود مؤسسات المجتمع المدني في أي مجتمع دليل على وجود الحرية والتعددية وهذا يكون فضاءاً ملائماً للبدء بعملية الإصلاح إذا مارس المجتمع المدني وظائفه.

فبطبيعة الحال المجتمع المدني من خلال أداء وظائفه بفعالية يصبح عنصراً مهماً من عناصر الإصلاح بشكل عام والإصلاح السياسي بشكل خاص، ومن هنا يعبر عن مطالب الشعب في إجراءات إصلاحات في المجتمع وفي مسار<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم، محمد عزيز، مرجع سابق الذكر، ص 28-30.

التعددية والشفافية والمساءلة والحكم الصالح من أجل التغلب على الفساد بكل أنواعه سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا.

**4/ الأحزاب السياسية:** هي من المؤسسات الحديثة في المجتمع، وعلى الرغم من حداثةها فقد أصبحت تأثيراتها كبيرة في أفراد المجتمع والسلطة السياسية، وتقوم بتنظيم عدد كبير من الأفراد وتوجيههم نحو الهدف المعين، وتوعيتهم وتنقيفهم في مجالات معينة من أجل المشاركة في عملية صنع القرار.

وعندما تطالب بالإصلاح السياسي تكون مطالبها ونقدها أكثر تأثيرا إذا كان نفوذها وعدد أفرادها كبيرا. ولا يشترط للحزب الإصلاحي أن يكون خارج السلطة والمؤسسات السياسية والحزب السياسي في الحكم أكثر قدرة وفعالية إذا دعا إلى الإصلاح من الحزب الذي هو من خارج السلطة والحكم.

وان عملية الإصلاح السياسي في المجتمع لا تتقدم ولا تتحقق عفويا بل تحتاج إلى برنامج خاص تنفذها وتدعمها القوى المؤثرة المتمثلة في صدارتهم بالأحزاب السياسية.

**5/ المثقفون:** أدت هذه الفئة أدوارا عديدة ومؤثرة إلى حد كبير في عملية الإصلاح السياسي، ومن ناحية التكوين تتكون هذه الفئة من خليط من عناصر كل منها يحمل رؤية خاصة كما تختلف مواقفها من الوضع القائم والسياسات المتبعة، فبعضها مؤيد للوضع القائم يسعى من أجل تأييده وآخر معارض يعمل على تغييره أو بعض جوانبه.

وهنا نقصد المثقفين الذين يحملون أفكار إصلاحية وتسعى من أجل تغيير الوضع القائم وإعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع ويساندونهم أفراد المجتمع.<sup>1</sup>

### **ثانيا- شروط الإصلاح السياسي:**

لكي نضمن نجاح عملية الإصلاح السياسي لابد من توافر مجموعة من الشروط ينبغي تحديدها وتوافرها وهذا لكي تكون هناك نتائج مثمرة وبارز هذه الشروط ما يلي:

1- يجب تحديد فكرة الإصلاح وتوضيحها على النحو السليم، فقد يستخدم كأداة لتحقيق مصالح شخصية، لذا فإن الإصلاح السياسي الحقيقي يتطلب إزالة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 30-32.

- العوائق الإدارية في جهاز الدولة وكذلك العوائق الثقافية والاجتماعية.<sup>1</sup>
- ولابد من تحديد واضح للخطط وتبرير للأفكار ولا ينبغي أن تكون عشوائية ونابعة من اجل تحقيق مصالح شخصية فقط، فلا بد أن تخدم الجميع داخل المجتمع.
- 2- العمل الإصلاحي يحتاج إلى أوضاع سياسية مناسبة وكذلك موازين القوى الداخلية والخارجية التي تتحرك ضمنها. إذ لا تكفي أن تكون الرؤية الإصلاحية واضحة ومكتملة حتى تسير الأمور على ما يرام.<sup>2</sup>
- 3- أن يكون التغيير نحو الأفضل مثلا تسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم.<sup>3</sup>
- 4- يرى **هنتيغتون** أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتيا من الداخل شاملا لمختلف مناحي الحياة السياسية "البنوية التشريعية" وينحى منحى التدرج والشفافية ويركز فيه على المضمون وليس الشكل.<sup>4</sup>
- 5- أن يكون للإصلاح صفة الاستمرارية وغير قابل للتراجع *irréversible* لان التغييرات المؤقتة التي تأتي كمسكنات ظرفية لا يمكن اعتبارها إصلاحا حقيقيا يسهم في حل المشكلة، فعلى سبيل المثال هناك بعض الأنظمة تبادر بخطوات نحو الديمقراطية كفسح المجال أمام الصحافة والإعلام والسماح بتشكيل تنظيمات تمثل المجتمع المدني، وما أن يلي ذلك انتخابات حتى يبدأ النظام في ممارسة الالتواء والضغط عليها للحد من نشاطها وهذا ما يشكل عائق أمام الإصلاحات السياسية.<sup>5</sup>
- 6- إن الإصلاح السياسي عادة ما يتم في ظروف الأزمة فقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطرا أو تحديا للنظام القائم، وبالتالي لابد من التصدي لهذه الأزمة، باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، وقد تكون الأزمة خارجية تهدد امن واستقرار أو كيان الدولة، فالخطر الخارجي هو الذي يدفع بالقيادة لإجراء إصلاحات، وقد تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام

<sup>1</sup>مصطفى، بجقينة، أثر الإصلاحات السياسية على الاستقرار السياسي في الجزائر القانون العضوي للإعلام 2012 أنموذجا، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 25.

<sup>2</sup> إبراهيم، محمد عزيز، مرجع سابق الذكر، ص 35.

<sup>3</sup> موسى، دريم، مرجع سابق الذكر، ص 06.

<sup>4</sup> أمين عواد، المشاقبة، والمعتصم بالله، داود علوي، مرجع سابق الذكر، ص 30.

<sup>5</sup> محمد، بوليفة، وعلاء الدين، الغول، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر، ليسانس، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012، ص 37.

الحكم، أو هذه العوامل مجتمعة بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الصعبة.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني : مستويات الإصلاح السياسي.**

نجد ثلاث مستويات للإصلاح وهي كما يلي:

**المستوى الأول:**

ينظر للإصلاح كإستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الإستراتيجية التي تقابل ما يعرف بإستراتيجية الثورة أو الاتجاه الثوري في التغيير، وتعتمد الإصلاحية منهج بناء القوة من الأسفل بصورة تدريجية وتراكمية سليمة، أو بسط الهيمنة الإيديولوجية

على المجتمع المدني ومكوناته على حد تعبير "غرامشي" إلى حد أن تتمكن من الاستحواذ والسيطرة على المجتمع السياسي فيما يسمى بحزب المواقع.

**المستوى الثاني :**

الإصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، و هو ما يندرج ضمن الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي.

**المستوى الثالث:**

الإصلاح الفردي وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكلما يتعلق بتقييم النفس وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ما هو قبيح وما هو جميل، وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على نقدها وامتلاك المعرفة والمهارات العلمية النافعة، والقدرة على تمثيل الذات والآخرين والدخول معهم في علاقات تفاعل وتكوين هوية مشتركة.<sup>2</sup>

**المطلب الثالث: أهداف الإصلاح السياسي.**

يقول عبد العزيز القاسم وآخرون في الإصلاح السياسي أن له أهداف مترابطة تتمثل فيما يلي:

1/ المشاركة السياسية: نظام الحكم في الأغلب الأعم من الدول العربية، نظام مغلق بأكثر من معنى: بمعنى انه قائم على فئة سياسية ضيقة تتداوله من دون

<sup>1</sup> محمد محمود، السيد، مفهوم الإصلاح السياسي، الحوار المتمدن-العدد: 3555، بتاريخ 2011/11/23، ص06.

<sup>2</sup> جهاد، خير، و عائشة، لبوخ، الإصلاحات السياسية في الجزائر (دراسة حالة قانون الجمعيات 2012-2015)، ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2015، ص ص23-24.

سائر الفئات والقوى الاجتماعية الأخرى، وبمعنى انه مغلق على خارج اجتماعي يبدو منفصلا عنه ومنعزلا بسبب من أزمة التمثيل الاجتماعي والسياسي التي يعانيتها، ثم بمعنى أنه مغلق على خارج اجتماعي مفهوم للسياسة تقليدي ولم يحد منه، ومقتضاه أنها شأن خاص بالخبطة الحاكمة، ومجمل القول إن هذا النمط من الانغلاق في نظام الحكم سمة من سمات الدولة التسلطية.

والمشاركة باب مفتوح أمام مسار طويل المدى من الإجراءات يبدأ بمشاركة دنيا ابتدائية في صورة مشاركة في إبداء الرأي من دون أن ينتهي بإقرار مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة.

**2/ إعادة تنظيم حقل السياسة:** ليس في معظم المجتمعات والدول العربية مجال سياسي، بالمعنى الحديث تمارس فيه السياسة وتنعكس فيه تناقضات البنية الاجتماعية على نحو يمنع التعبير عنها تعبيراً برياً أو وحشياً. فنحن إما أمام مجال منعدم أو مجال تقليدي أو مجال حديث صورياً، وبسبب غياب هذا المجال أو تقليديته أو صورته، فإن تناقضات المجتمع لا تعبر عن نفسها تعبيراً سياسياً بالمعنى الدقيق والحديث للكلمة أي لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع والكيان حقوقه وتوازنه في الآن نفسه. ولا مناص إذا من إعادة تنظيم حقل السياسة على مقتضى قواعده الحديثة بما ينهي ظاهرة العنف السياسي، ويجفف المستنقعات التي تتطلب فيها، أي بما يسمح للسياسة أن تأخذ معناها الحقيقي بوصفها فعالية اجتماعية سلمية ومنافسة شريفة ونظيفة لكسب الرأي العام وللوصول إلى السلطة: حيازة كاملة أو تقاسمها أو مشاركة...

**3/ تجديد مصادر الشرعية:** حتى اليوم مازالت مصادر الشرعية للسلطة في معظم الدول العربية، مصادر تقليدية تستند إلى العصبية القبلية والعشائرية أو العائلية أو الطائفية أو المذهبية. ولقد كان في وسع الإعتصاب هذا ووظيفته في تشكيل الدول والإمارات والسلالات، أن يستمر طوال العهد العربي الإسلامي الوسيط من دون كبير مشاكل، لأن نمط الدولة حينها لم يكن ليخرج عن هذا النظام في العالم الإسلامي وخارجه بل كان في وسعه أن يستمر حتى في العصر الحديث والحقبة المعاصرة متكيفا مع الحداثة الرأسمالية، أما اليوم فلم يعد يسعه أن يستمر من دون أن يجدد نفسه أي من دون أن يدخل تجديداً في أساس الشرعية نفسها بما لا يجعلها مقتصرة فقط على الشرعية العصبوية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم، محمد عزيز، مرجع سابق الذكر، ص ص 202-206.

أو الدينية.

وينبغي الانتقال من الشرعية التقليدية القائمة على عصبية الدم والمذهب وادعاء الحق الديني إلى شرعية حديثة هي الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد، وعلى الاختيار الحر، والتمثيل النزيه، لا يدعو إلى زوال نظم الحكم وإنما هي دعوة إلى تطوير قواعد الشرعية فيها على النحو الذي يضمن لتلك النظم قبولاً ورضاً جماهيريين بها، وهذه البدعة ليست بدعة ولا هي في باب الكيمياء السحرية، فقد سبق للملكيات المطلقة في أوروبا الحديثة أن فعلت الشيء نفسه، فتكيفت مع أفكار العصر ومطالبه لتتحول إلى ملكيات دستورية أو برلمانية أو اجتماعية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، 207.

## خلاصة:

إن التحولات السياسية تعني الانتقال من موضع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، وهناك من يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية من أجل التغيير الجذري، وقد ارتبط بالتحول السياسي عدة مفاهيم غزت العالم العربي بعد أحداث 2010 ، مثل الثورة -الحركة الاحتجاجية -التمرد -الربيع العربي نوكلها مرتبطة ببعض فالثورة تعني تغييرات جذرية فجائية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية.

أما الحركة الاحتجاجية في حركة تظاهرية تعبر عن الرفض أما بالعبارات أو الأفعال لحدث ما أو سياسات أو وضعيات، والتمرد يهدف إلى تغيير جزئي فقط عكس الثورة فهو فعل محدود وفردى.

والمصطلح البارز الذي أطلق على الثورات والأحداث التي وقعت في الدول العربية بدءاً بتونس هو الربيع العربي، إذ أن أصل هذا المصطلح غربى تداوله الغرب والوسائل الإعلامية مثل الصحافة لوصفهم الاحتجاجات التي وقعت وأحدثت تحولات سياسية.

أما الإصلاح السياسي فهو عملية شاملة في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية وذلك في إطار النظام السياسي، بهدف تطوير آليات هذا النظام من أجل القيام بوظائفه الاجتماعية والسياسية والثقافية.

والإصلاح السياسي له علاقة مع مجموعة من المفاهيم كالحكم الراشد والتحديث السياسي والفساد السياسي والتنمية السياسية، وتبرز آليات الإصلاح السياسي في خمس قوى تتمثل في: رؤساء الدول، النخبة الحاكمة، مؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، المثقفون. وكذا شروط الإصلاح السياسي متعددة لكن أبرزها أن الإصلاح السياسي يحتاج إلى أوضاع سياسية مناسبة ، وينبغي تحديد فكرة الإصلاح وتوضيحها على النحو السليم.

ومستوياته ثلاثة أولها أن الإصلاح كإستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، الثاني الإصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر، الثالث هو الإصلاح الفردي وكل ما يتعلق بتقييم النفس وبناء القدرة الفردية على الحكم والتميز بين ما هو قبيح وجميل.

## الفصل الثاني :

# التحولات السياسية في الدول العربية

**تمهيد :**

مع أواخر 2010 شهد العالم العربي موجة من الاحتجاجات التي كانت تحمل شعارات لا للاستبداد، وقد أدت المواجهات بين الحكومات والشعب إلى الكثير من الخسائر المادية وحتى البشرية، وهذا الحدث أدى إلى تغييرات أثرت على الساحة العربية وخاصة دول الجوار، فالدولة التونسية والمصرية والليبية غير تغيير النظام فيها، وكل منها تحاول الوصول إلى ديمقراطية وتنتهي من كل شخص مستبد.

ولمعرفة ابرز الوقائع التي حدثت وغيرت الأنظمة في هاته الدول قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى أسباب الثورات، أما الثاني ابرز الوقائع والأحداث التي وقعت في تونس، مصر وليبيا، والمبحث الأخير ابرز التحولات السياسية التي عرفتها هذه الأنظمة.

## المبحث الأول : أسباب قيام ثورات الربيع العربي.

تعددت الأسباب التي ساهمت في حدوث الاحتجاجات في الدول العربية منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الاجتماعية وحاولت الإحاطة بأبرز العوامل التي شجعت الشعوب العربية على التحرك نحو تغيير الأنظمة والتخلص من الاستبداد الذي عانوا منه لسنين عديدة، وبصفة خاصة دول الجوار تونس، مصر وليبيا، ثم مطلب ثاني للأحداث والوقائع التي جرت في دول الجوار ثم ابرز التحولات السياسية التي حدثت بعد موجة الغضب التي صارت في تلك الدول.

### المطلب الأول : الأسباب العامة لقيام الثورات العربية في الدول العربية.

عموما ورغم كل الاختلافات بين البلدان العربية في الظروف والإمكانات وفي الأهمية من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية، فإنه يمكن تحديد محركات عامة مشتركة أدت إلى إشعال هذه الانتفاضات في المنطقة وهي :

1/ **الطفرة الشبابية وتطور وسائل الإعلام:** فقد شهدت المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث مثل الشباب في المرحلة العمرية (29-15 سنة) أكثر من ثلث سكان المنطقة، وعانت هذه الفئة العمرية من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له... كما عانى الشباب في العالم العربي إقصاء سياسيا واضحا بجانب غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وانتهاكات حقوق الإنسان، وكما ساهم انتشار أدوات الاتصال الحديثة و وسائل الإعلام البديلة مثل القنوات الفضائية والهواتف المحمولة والانترنت في دفع الشباب باتجاه تأسيس أنماط جديدة للمشاركة السياسية مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها الأنظمة العربية على حريات التعبير، ولجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي مثل (الفيس بوك والتويتر) للتواصل مع بعضهم البعض والتعبير عن عدم رضاهم، وكسر حاجز الخوف من الأنظمة العربية عبر القيام بفعاليات احتجاجية كما لها الأثر البالغ في إسقاط تلك الأنظمة.<sup>1</sup>

2/ **غياب الحريات السياسية:** إن الأنظمة العربية لم تستجب لمختلف الضغوطات، بحيث اكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية

<sup>1</sup> نظام، بركات، خالد، شنيكات، مرجع سابق الذكر، ص 12-13.

السياسية مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع، وقد أدى امتناع هذه الدول عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

**3/ تراجع عوامل الاندماج الوطني:** شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدرة عالية من التنوع العرقي والديني، وقد نتجت هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها.

كما حاولت النخب الحاكمة أن تفرض الهوية الثقافية العربية على الجماعات الأخرى وكثيراً ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية، أثرت ليس فقط على وضعها الثقافي ولكن أيضاً في وضعها السياسي والاقتصادي، وفي حقيقة الأمر أن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منع هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي.<sup>1</sup>

ويقول جواد كاظم البكري أن الأسباب الاقتصادية لحدوث الثورات العربية تجاوزت الأسباب السياسية وذكر عدة أسباب لعل أبرزها ما يلي :

**1/ تباطئ معدلات النمو الاقتصادي:** إذ شعر المواطن في هذه الدول بان مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال.

**2/ ارتفاع معدلات البطالة:** وذلك بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول ، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول ييأس من سوق العمل ، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو 8% إذ بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14 مليون عاطل.

<sup>1</sup> وليدة، ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية- دراسة حالة سورية-، ماستر ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص 91-93.

3/ ارتفاع معدلات الفقر: إذ نجد سقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، إذ بلغ معدل الفقر في فلسطين والأردن واليمن والسودان نحو 40% وتجاوز 21% في مصر، و10% في سوريا والعراق وتونس والجزائر.

4/ ارتفاع معدلات التضخم: ومعانات الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب قيام الثورات في دول الجوار (تونس-مصر-ليبيا).

تعتبر كل من تونس ومصر وليبيا دول الجوار للجزائر تؤثر وتتأثر ببعضها ونجد أن هذه الدول قد حدثت فيها الثورات بتواريخ متتالية ومتقاربة، وقد حاولنا أن نحيط بالأسباب البارزة والخفية لقيام هاته الثورات.

### أولا- أسباب ثورة 17 ديسمبر 2010 بتونس:

لاشك أن الوضع السياسي في تونس يشترك مع الأوضاع السائدة في البلدان العربية لاسيما من حيث الحكم التسلطي وانتشار الفساد، ولكن توجد جوانب خصوصية للحالة التونسية، يمكن تقسيمها إلى الأسباب الكامنة وراء اتساع رقعة الاحتجاجات واستمرارها إلى أسباب سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.

#### أ/العوامل السياسية: يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

1- تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات، فالتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي، هذه التصريحات أدت إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة 2009، ووجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب يخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة الغضب.

<sup>1</sup> جواد كاضم، البكري، الثورات العربية ربيع عربي... بخريف اقتصادي، محاضرة بجامعة بابل، لطلبة كلية الإدارة والاقتصاد، ص 02-03.

2-انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية، ورفضه السماح بأكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة.<sup>1</sup>

3-ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة... هذه الوضعية شجعت الشباب على الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة ليعبر عن مصالحه.<sup>2</sup>

4-كشف وثائق ويكيليس: انتقاد الدبلوماسية الأمريكية للقمع وانتشار الفساد في تونس، وبذلك جاءت الوثائق الأمريكية لتؤكد ما يتناقله التونسيون منذ سنوات من أخبار وإشاعات حول حجم الفساد الذي يغزو الإدارة والمجتمع.<sup>3</sup>

5-انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث لم يبدي أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة.<sup>4</sup>

**ب/ العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** هي عوامل مرتبطة في بعضها ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1-البطالة: فعلى الرغم من التصريح الرسمي بالتحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية، فإن معدلات البطالة سجلت حسب المستويات التعليمية ارتفاعا بارزا في نسب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا الذين ارتفع عددهم... وكان الخطاب الرسمي يتفنى في الاستثمار السياسي للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية بتونس في احتواء ظاهرة الفقر.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>توفيق، المديني، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 155-157.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 157.

<sup>3</sup> الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد (دراسة حالات)، بيروت: شرق الكتاب، 2013، ص 33.

<sup>4</sup> علي عبده، محمود، الثورة التونسية: الأسباب وعوامل النجاح والنتائج

[www.sis.gov.eg/vr/34/8.htm,13/04/2017.12:30](http://www.sis.gov.eg/vr/34/8.htm,13/04/2017.12:30)

<sup>5</sup> المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 06.

2- انتشار ظاهرة الفقر في تونس: أكدت الإحصائيات الرسمية ارتفاع الدخل الفردي إلى ما يفوق 4000 دينار سنة 2006 مقابل 960 دينار سنة 1976، ويكون بذلك قد تضاعف أكثر من أربع مرات مسجلا ارتفاعا ملحوظا للقدرة الشرائية ...

كما تشير أرقام المعهد الوطني للإحصاء إلى انخفاض عدد الفقراء وقد توسعت دائرة الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي بحسب الإحصائيات نفسها لتبلغ قرابة 80% من مجموع السكان... وقد كان الخطاب التونسي يتفنن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية في احتواء ظاهرة الفقر.<sup>1</sup>

3- انتشار ظاهرة الفساد: وهو على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته ليلي الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة، وتسخير القضاء وأجهزة الأمن لتسيير عمليات النهب الواسعة لثروات البلاد التي ترتكبها هاتان العائلتان وخاصة عائلة الطرابلسي.<sup>2</sup>

4- غياب العدالة الاجتماعية: تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس هي أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تتسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة، حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية، سواء الأجنبية أو الحكومية و مناطق معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس.

5- الفساد الإداري والمالي: يعتبر الفساد بأشكاله في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحول إلى داء سرطاني ينخر في قسم الإدارة والمجتمع ككل.<sup>3</sup>

### **ثانيا - أسباب ثورة 25 يناير 2011 بمصر:**

تعتبر ثورة 25 يناير 2011 نتاج ظروف قاسية عاشها الشعب المصري خلال عقود، عانى فيها من الظلم والقهر، والفساد والاستبداد، والعنصرية والفقر

<sup>1</sup> امحمد، مالكي، وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 63-64.

<sup>2</sup> الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، مرجع سابق الذكر، ص 32-33.

<sup>3</sup> توفيق، المدني، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 159.

والجوع... الخ وارتبطت مجموعة من العوامل ببعضها البعض مما دعت الشعب إلى أن ينفجر، و أبرزها :

-قد ظل الرئيس المصري حسني مبارك في الحكم لمدة ثلاثين عاما، وأراد أن يكرس وجوده بمحاولة التوريث لابنه، حتى تكون مصر تحت حكم عائلة واحدة أكثر من ثلاثة عقود، فأدرك المصريون أن تغيير أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يبدأ من تغيير رئيس الجمهورية والنظام. كان على المصريين تغيير ثقافة الخوف والذعر من الحاكم والطبقة المحيطة، لذا سعى معظم شعب مصر إلى النهوض ومواجهة النظام، ومما زاد نقمة الشعب المصري هو الفساد السياسي حيث كان الحزب الوطني بمثابة الفريق الوحيد الذي يلعب في الحياة السياسية بمفرده، مع وجود معارضة نسبية ففي انتخابات 2010 حصل على أغلبية ساحقة في مجلس الشعب وصلت إلى 90 %، ورغم أن الشباب هم الفريق الأكبر في تعدادا السكان في مصر لكنهم لا يمثلون في الحياة السياسية، وتمثل الفساد السياسي في استخدام القمع والترهيب وتعرض بعض المواطنين للتعذيب لدرجة القتل، مثل الشاب خالد سعيد، وسيد بلال بعض تعرضهما للتعذيب من قبل أجهزة الأمن، وإلى جانب الفساد السياسي هناك فساد مالي، حيث تراكمت الديون الخارجية على مصر وظهر نظام الخصخصة، بالإضافة إلى بيع الأراضي للمستثمرين، وزيادة الضرائب على السلع نكل هذا أدى إلى إضعاف دور مصر الاقتصادي بين الدول.

كما يجب ألا نغفل الفساد الاجتماعي، حيث تحولت طموحات شباب مصر بدلا من الاهتمام بالعلم والاختراع والإبداع، إلى متابعة كرة القدم والفضائيات والانترنت، كل هذه الوسائل كانت مفيدة للمجتمع في دول أخرى، لكنها وظفت في مصر لخدمة النظام وتلهية الشعب عما يجري بالمنطقة، وأصبحت الأحوال المعيشية في غاية السوء بسبب الفقر وغلاء الأسعار وتلوث مياه الشرب.<sup>1</sup>

#### أ/الجانب السياسي:

-استبدادية الحكم ومحاولة التوريث، من خلال زرع جمال مبارك في الحزب الوطني وإظهاره بالمقدمة في المؤتمرات والندوات، وسعت لتطبيق ذلك من

<sup>1</sup>ياسر محمد، علي لوز، دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011، ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، 2013، ص73.

خلال وضع القيود على الأحزاب، وضع شروط تعجيزية للحصول على ترخيص أي حزب.

-قانون الطوارئ وسياسة القمع الدائمة للمواطنين من قبل الشرطة وأجهزة الأمن، وقد شهدت مصر حالات تعذيب للمواطنين، فإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان شدد على تجريم التعذيب والمعاملة القاسية فإن الواقع بمصر في ظل مبارك يختلف تماما، وأن هذه السياسة التي تتمثل في قمع المواطنين وإرهابهم سوف تجعل الدافع قويا لدى الشباب للمطالبة بالتغيير، وكان جهاز امن الدولة باسم محاربة الإرهاب يقوم بالاعتقالات والتعذيب قد يؤدي للموت أحيانا.

-تزوير الانتخابات وعدم توفير قنوات سليمة للمشاركة السياسية، وما يدل على مدى التزوير في الانتخابات أن الحزب الوطني فاز بأغلبية ساحقة بنسبة 90% في انتخابات 2010.

-هيمنة الدولة والحزب الوطني على مؤسسات الدولة وخاصة الإعلام، حيث إننا نرى في أواخر عهد الرئيس مبارك أصبح الإعلام أداة في يد النظام يسيرها كما يشاء مما أدى إلى فقد مصداقية الإعلام بالنسبة للمواطنين.

-عدم توفر أحزاب معارضة حقيقية في مصر، حيث أنها كانت عبارة عن أحزاب صورية وهشة والحزب الوحيد الذي يملك القوة والنفوذ والتأثير بالدولة هو حزب النظام الحاكم.<sup>1</sup>

-التضليل الإعلامي: فقد كان الإعلام الرسمي يروج لديمقراطية النظام الحاكم وانحيازه للفقراء ومحدودي الدخل على الرغم مما يشهد به الواقع من مظاهر وإجراءات تقييد الحياة السياسية وتدهور الحياة الاجتماعية، يضاف إلى ذلك ضعفه في الأداء المهني وإقصاء الكفاءات وذوي الرأي من العمل أو الظهور فيه لأسباب سياسية، قد يكون أهمها أنهم لا يملكون النظام واختيار من يغالون في الثناء عليه وتمجيده، مما أفقد المصداقية وأصبح عاجزا عن تكوين رأي عام صحيح، كما كان للإعلام الرسمي اثر في إنكفاء الانفلات الأمني بيث رسائل الفرع والتخويف ونشر حالة الذعر خاصة مع التعتيم الإعلامي على الأحداث

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 74- 75.

وقطع الاتصالات ،لذلك يمكن القول أن الإعلام القومي كان احد العوامل التي ساعدت في إشعال نار السخط في صدور المصريين ضد نظام مبارك.<sup>1</sup>

### ب/الجانب الاقتصادي:

-انتشار الفقر حيث أن 80% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر إن انخفاض دخل الفرد وانتشار الفقر بالمجتمع وشعور المواطنين بان هناك طبقة ارستقراطية بالمجتمع تسيطر على أموالهم وخيراتهم،سوف يؤثر على الشارع ويولد لديهم روح التغيير.

-انتشار البطالة داخل مصر بشكل كبير،ويذكر مركز الدراسات الإستراتيجية بصحيفة الأهرام أن نسبة البطالة في بداية الثمانينات كانت 3% بينما عام 2006 وصلت 29%.

-تدني الأجور مع ارتفاع ملحوظ للأسعار وتراجع سعر العملة،وتراكم الديون الخارجية على مصر ،من الطبيعي أن تراكم الديون سيعيق الحكومة في تأدية مهامها الاقتصادية في الدولة وبالتالي سوف يؤثر على الرضا العام للشعب تجاه النظام،وسيدفع العديد من فئات المجتمع للمطالبة بالتغيير للخروج من هذه الأزمة والنهوض بالاقتصاد.

-تصدير مصر الغاز لإسرائيل بأسعار متدنية منذ توقيع اتفاقية 2005،ويرى الشارع المصري أن تصدير الغاز لإسرائيل حيث وفرت خزينة إسرائيل المليارات من الدولارات بفضل الفرق في السعر ،حيث تشتري إسرائيل الغاز المصري بثلاثة دولارات للمتر المكعب في حين يبلغ سعره بالسوق العالمي 12 دولاراً،وان 37% من الطاقة الكهربائية التي تنتجها شركة الكهرباء الإسرائيلية تعتمد على الغاز المصري،ونرى أن مثل هذا الإجراء يشعر المواطن المصري بالضيق،لان خيارات بلده تباع لإسرائيل التي كانت ومازلت تمثل خطراً للأمن القومي المصري وتقصف وتقتل الشعب الفلسطيني ،فبدأ الشباب يشعر بضرورة التغيير لإنهاء حالة الفساد القائمة.

### ج/ الجانب الاجتماعي:

-انتشار الطبقة في المجتمع ،حيث ظهرت طبقة من الأغنياء والفنانين والتجار

<sup>1</sup> أسباب ثورة الغضب في مصر ،انظر إلى:

<http://misrstars.com/VB/sgowthread.php?t=282330,22/04/2017.11:30>

وتمتعهم بحوالي 40% من ثروات وخيرات البلاد، وطبقة أخرى من البسطاء الكادحين.

- أداء الشرطة وتعاملها مع الشعب بسياسة القمع والترهيب والاعتقالات، وبلغ عدد القضايا بالمحاكم في مصر حوالي 20 مليون قضية أقدمها منذ 38 عاما حتى الآن.

- يعيش المواطن المصري العديد من المشكلات اليومية مثل صعوبة المواصلات، وغلاء المعيشة وفشل التعليم إذ بلغت نسبة الأمية 39.4% طبقا للتقرير التنمى العالمى لعام 2008/2007، وتراكم الديون على مصر التي بلغت عام 2007 26.71 مليار دولار أمريكي.<sup>1</sup>

### ثالثا- أسباب ثورة 17 فبراير 2011 بليليا:

قسمت أسباب حركة التمرد الليبية إلى قسمين أسباب سياسية وأخرى اقتصادية-اجتماعية وهي كالتالي:

#### 1/ الأسباب السياسية التاريخية :

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق وغربها على المكانة والسيادة، واقتصارا على حقبة العقيد القذافي، يمكن القول إنه وان كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 م في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ومصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن العشرين وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات من المهنيين إلى الخارج، وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين، ومحدثا حلقة مفرغة عناصرها : الإقصاء والقمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد، فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء وهكذا.<sup>2</sup>

وعلى الصعيد السياسي يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية أولها: الثورة القومية ،

<sup>1</sup> ياسر محمد ، علي لوز، مرجع سابق الذكر، ص75.

<sup>2</sup> إسحاق كافومبيا، سوارى، تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتدابيرها، بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2011، ص12.

وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة: شرعية الكرامة والهوية وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية.

فمن المعلوم أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا العقيد القذافي، هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والإفريقية وعلى الساحة الدولية، قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي قادت بين ما قادت إلى تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة أو مشروعات أسلحة دمار شامل وقبولها دفع تعويضات باهضة لضحايا حادثتي لوكيربي والطائرة الفرنسية.

#### ب/ الأسباب الاقتصادية الاجتماعية:

في تقرير نشر عام 2007 أشاد صندوق النقد الدولي بالإنجازات الليبية في مجال التنوع الاقتصادي، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط الغير نفطي 75% والنمو القوي في إنتاج النفط 4.7% وفي المقابل ارتفعت معدلات زيادة الأجور، وعلى الرغم من تلك المؤشرات فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون انه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس عام 1969 فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العربية من عوائد الثروة في بلادهم، بل استخدم تلك الثروة في شراء الأنصار وترخيص المعارضة وقمعها.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار سنويا من العوائد المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة بتوزيع الثروة، ويمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية<sup>1</sup>

<sup>1</sup>إيمان، بن قور، الوجه الآخر للعولمة "الربيع العربي أنموذجا"، ماستر، قسم اللغة العربية وآدابها، تلمسان، 2013، ص91

الطموحة للنظام، والتي قدرت تكلفتها بين الدولارات لم يحمل من التغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد بل زاد من تفاقم الوضع ما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حملة معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء وعلى الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب في الحد من آثار السياسات الاقتصادية السلبية على قطاعات كبيرة من المجتمع.

وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوتها وضعفها عبر الزمن وصولاً إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فبراير 2011، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات وان خيرات بلادهم يتم نهبها.

وعلى صعيد البعد القبلي يمكن القول عن العقيد القذافي ومن كان في بداية حكمه قد جعل إلغاء نظام القبلية وأخذ من المبادئ الأساسية، إلا أنه بعد نحو قرن القرن من الحكم وتحديدًا عام 1994، ورغبة في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسسات الشعبوية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية، وهو ما ترشح وازداد وضوحاً عام 1997، مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بوثيقة الشرف التي تعهد وبمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بمعارضة أكثر من ذلك فإن كثيراً من استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام القبضة على السلطة، طوال فترة حكمه الاثنين والأربعين عاماً كونه العقيد القذافي شبكة من المؤسسات المتناحرة يتلاعب بهم مقابل بعضهم البعض لمنع ظهور أي مناقش له.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 92.

## المبحث الثاني : أحداث الثورات في دول الجوار (تونس-مصر-ليبيا)

في هذا المبحث سنتطرق في المطلب الأول إلى الثورة في تونس وكيف كانت بداياتها من انتحار البوعزيزي بحرقه لنفسه احتجاجا على الأوضاع المعيشية التي كان فيها، إلى أن تفاعل معه الشعب التونسي وثار ضد النظام إلى غاية إسقاطه والتخلص من الاستبداد الذي كانوا فيه.

ثم المطلب الثاني يحتوي على أحداث الثورة المصرية وبداية شرارتها التي انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي التي حظيت باهتمام وتفاعل من طرف الشعب المصري، إلى أن توسعت الاحتجاجات حتى عمت البلد وتواصلت حتى أسقطت النظام.

وفي الأخير المطلب الثالث تطرقنا إلى الثورة الليبية وبداياتها التي نادى في مواقع لتواصل الاجتماعي بإطاحة النظام وانطلقت قبل اليوم المحدد لها فتوسعت الاحتجاجات يوما بعد يوم متمسكة بمطالبها التي تسعى بها لإنهاء الحكم المستبد وكسب وحرية التعبير والديمقراطية التي حرّموا منها، إلى أن أدت إلى القضاء على القذافي وحكمه المستبد.

### المطلب الأول: وقائع الثورة التونسية.

تونس بلد صغير يحتل موقعا استراتيجيا جعل منه ارض تواصل بين لمشرق والمغرب للوطن العربي، ويعتبر احد المفاصل الأساسية الرابطة بين أوروبا وإفريقيا، وكذلك جسرا ممتدا نحو الجهات الأربع في قلب جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبسبب هذا الموقع كانت تونس ولا تزال حاضرة باستمرار في تاريخ المنطقة، كما بقيت منذ آلاف السنين عرضة للهيمنة من قبل إمبراطوريات قديمة، وهو ما ساعد على نحت شخصية شعبها وأعطى أهمية كبرى لنخبها التي كانت باستمرار صاحبة الأدوار الرئيسية في صنع الأحداث أو توجيهها.<sup>1</sup>

وبدأت ثورة تونس الشعبية المجيدة بانتفاضات خبز محلية تكررت عدة مرات في وسط البلاد وجنوبها في العامين السابقين، ولكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنا يكفي كي تنظم إليها المدن التونسية الأخيرة، وسنقوم بسرد ابرز الأحداث التي أثارت الثورة التونسية وبداياتها.

<sup>1</sup> مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية (العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي")، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص21.

ففي اليوم الأول وفي تجسيد مأساوي لرفض النذل وإزالة حالة الظلم والحرمان، أضرم الشاب محمد بوعزيزي وهو في السادسة والعشرين من عمره، النار في جسمه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجا على مصادرة عربة كان يبيع عليها الفاكهة والخضار، وذلك بعد أن تعرض إلى اعتداء من قبل شرطة الولاية، وأشيع انه صفع من قبل شرطية في مقر الولاية، كما أشيع انه عاطل عن العمل من حملة الشهادات الجامعية... وقد أقدم على إحراق نفسه بعد أن منع من مقابلة احد المسؤولين في الولاية لتقديم شكوى، وخلافا لما راج من أن ما أثاره هو القيم الذكورية التي ترفض تقبل أن تصفحه شرطية، فان بوعزيزي لم ينتحر بعد عملية الصفع ذاتها، بل بعد أن حاول لن يتظلم، ولم يهتم احد من الولاية بسماع شكواه عما جرى له، بما في ذلك الاعتداء عليه ومصادرة عربته، أي انه أطلق صرخته القصوى بحرق نفسه، بعد أن انسدت في وجهه السبل.<sup>1</sup>

وقد بدأت الاحتجاجات الشعبية في ولاية سيدي بوزيد على بعد 265 كم جنوب تونس العاصمة في 17 ديسمبر 2010 في أعقاب إقدام الشاب محمد البوعزيزي على حرق نفسه، وسرعان ما امتدت هذه الاحتجاجات لتشمل غالبية مدن الولاية.

وفي 9 يناير 2011 بلغ عدد القتلى 25 شخصا أما في 10 يناير فقد أعلنت الحكومة التونسية غلق المدارس والجامعات حتى إشعار آخر، كما ألقى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في اليوم نفسه خطابا أعلن فيه عن سلسلة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي تستخدمها حكومته قريبا بهدف تحسين أوضاع الشباب عامة والعاطلين عن العمل خاصة، وتعهد بإعطاء دفع جديد للإعلام والجمهور وتخصيص مساحات إعلامية أوسع لكل الولايات لتعبر عن مشاكلها.

لكن الاحتجاجات توسعت وازدادت شدتها يوما بعد يوم وخلفت خسائر جسيمة ، وفي 13 يناير أقال الرئيس التونسي زين العابدين اثنين من مستشاريه هما **عبد الوهاب مستشاره السياسي** و**عبد العزيز بن صياء** المتحدث باسم الرئاسة.

في 14 يناير يرحل بن علي على الحكومة التونسية وأعلن حالة الطوارئ في البلاد، كما منعت السلطات التجمعات فيما أكثر من ثلاثة أشخاص، وبعدها

<sup>1</sup> بشارة ، عزمي، الثورة التونسية المجيدة (بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 199-200.

أعلنت وكالات الأنباء عن تنحي الرئيس زين العابدين وسفره إلى مكان غير معلوم، وتولي رئيس الوزراء محمد الغنوشي السلطة بصفة مؤقتة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أبرز الأحداث التي وقعت في مصر .

25 يناير/كانون الثاني 2011 عيد الشرطة أعلنه المصريون يوم غضب...

خرجوا في مظاهرات في القاهرة ومدن أخرى ضد الفساد والفساد والبطالة، وطالبوا برحيل الحكومة، فرقتهم الشرطة بالقوة وقتل عدد من المتظاهرين في ميدان التحرير ولم تتوقف التحركات الاحتجاجية بل تصاعدت.

28 يناير /كانون الثاني 2011 (جمعة الغضب) فقد انطلقت مظاهرات حاشدة فيما عرفت بجمعة الغضب، استخدمت قوات الأمن القوة لفض تحركات عجت بها القاهرة ومناطق أخرى.

29 يناير خرج الرئيس حسني مبارك محاولاً تهدئة الشارع، حل حكومة احمد نظيف وكلف أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة وعين عمر سليمان نائباً له، كما وعد بحل المشكلات الاقتصادية وتوفير فرص أفضل للشعب.

1 فبراير قد غص ميدان التحرير بالمحتجين الذين لبوا الدعوة إلى مظاهرات اعتبرت الأضخم منذ بداية الحراك الشعبي، وفي ذلك اليوم أعلن مبارك عدم نيته الترشح لولاية جديدة، وقبل خطابه بمزيد من غضب المعارضين.

2 فبراير مظاهرات معارضة وأخرى مؤيدة تحولت إلى اشتباكات دامية صباح هذا اليوم، أما يوم 4 فبراير حمل المتظاهرين شعارين جمعة الرحيل وهو الاسم الذي اختاره معارضو نظام مبارك والمطالبين بإسقاطه، في حين رفع مؤيدوه شعار جمعة الوفاء.

وقد استمر غليان الشارع المصري وبعدها خرج مبارك فأكد انه مستمر في السلطة، بينما طلب نائبه عمر سليمان من المتظاهرين العودة إلى منازلهم فثار المتظاهرون على الخطاب وتعدوا بتصعيد تحركاتهم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الثورة التونسية 2011، انظر إلى :

<http://WWW.MAREFA.ORG/%D8%A7%D9%8,22/05/2017.18:49>

<sup>2</sup> 25 يناير... ثورة شعب، 2016/01/24، 10:18، انظر إلى :

<http://WWW.EGYNEWS.NET/798822/79882,22/05/2017.18:53>

وبعد هذه الأحداث انتقل الشارع من حالة الاعتراض إلى المطالبة بإسقاط النظام، في دعوى كان لها عظيم الصدى على مختلف الميادين والساحات مطالبين بالرحيل وتولي الجيش مسؤولية إدارة شؤون البلاد.

وبعد ن وصل الأمر إلى طريق مسدود، اضطر النظام إلى النزول عن رغبة ملايين المتظاهرين، ليعلن نائب الرئيس "عمر سليمان" في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير، في بيان قصير تخلي "مبارك" عن منصبه وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، ولتزايد الحشود وتدفق إلى "ميدان التحرير" ومختلف المحافظات المصرية احتفالا برحيل النظام، ولتعم الاحتفالات أرجاء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الثورة في ليبيا ومجرياتها.

بداية من 17 فبراير 2011 شهدت عدد من المدن الليبية احتجاجات طالبت برحيل الرئيس معمر القذافي، وهي لم تكن مجرد تقليد لأحداث الثورتين التونسية والمصرية بقدر ما كانت تعبيراً على سلسلة من الأزمات.

فبعد أن استولى القذافي على السلطة اتبع نظام الديمقراطية المباشرة، والذي شرحه القذافي في كتابه عرف "بالكتاب الأخضر" 1976، وفيه يستند النظام على حكم الجماهير الشعبية المباشر، وأطلق عليه القذافي النظام الجماهيري، وتعتبر الوحدة الأساسية في هذا النظام هي المؤتمرات الشعبية الأساسية، حيث تعقد المؤتمرات في كل حي سكني أو قرية ثلاث مرات في العام، وينتخب أعضاء المؤتمر بالاقتراع لفترة ثلاث سنوات.

ولقد سادت حرب طاحنة منذ الأيام الأولى للاحتجاجات بين الثوار والكتائب العسكرية الموالية للقذافي، ونجح الثوار في الاستيلاء على المدن الموجودة في المنطقة الشرقية، وساعد على انتصار الثوار انضمام بعض كتائب القذافي إلى الثوار نالاً أن اختلال الميزان العسكري بين الجانبين مكن قوات القذافي من استعادة بعض المدن. ولقد استمرت الحرب بين الثوار وكتائب القذافي وانتهت بقتل القذافي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مسلم ،هندي، تحديات إعادة بناء الدولة الوطنية ما بعد ثورات الربيع العربي...مصر وتونس أنموذجاً  
;22/05/2017:22:30. [www.afriquenord.net](http://www.afriquenord.net)

<sup>2</sup> حسين عبد الحميد احمد، رشوان ،مرجع سابق الذكر، ص ص 69-70.

والثور الليبية لعل ابرز بداياتها من الناشط "حسن الهجمي" المتخصص في مجال المعلوماتية يوم الجمعة 28 يناير صفحة على الفيسبوك تدعو إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا 17 فبراير نفي ذكرى أحداث مدينة بنغازي عام 2006 الخامسة، وللتخلص من الفقر والتعبير عن الرأي وسرعان ما بدأت الصفحة بالانتشار وبدا تشكيل شبكة اتصالات مع ناشطين آخرين في مدن متفرقة من ليبيا.

وبالتزامن مع ظهور هذه الدعوات على الشبكة العنكبوتية وفي أحوال الشعر الموالي ادعى المؤتمر الوطني للمعارض الليبية أنه علم من مصادر مصلحة في السلطة الليبية أن هناك خططا لاحتواء أي حراك شعبي مستقبلي محتمل بتنفيذ عدد من الإصلاحات السياسية والاجتماعي في البلاد، ستتضمن تشكل حكومة جديدة لوضع دستور جديد وسن قانون للأحزاب، كما قال المؤتمر في 04 فبراير أن خطب الجمعة في أنحاء ليبيا تناولت موضوع أمن واستقرار البلاد وركزت عليه، مما اعتبر محاولة لاحتواء أي حراك شعبي، في الأيام الأولى من شهر فبراير أيضا، اجتمع مسؤولون في النظام أكثر من مرة مع ناشطين ومثقفين وممثلين للقبائل الليبية لأبلغهم بضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية الشعب والمواطنين مما ينشر في الانترنت من دعوات محرصة.

وقبل انطلاق الانتفاضة بقليل، اجتمعت جهات وتنظيمات وقوى مختلفة من المعارضة الليبية في الخارج لمناقشة الوضع السياسي في البلاد يوم الاثنين 14 فبراير وصفت نفسها بأنها "تنظيمات وفصائل وقوى سياسية مستقلة وشخصيات وطنية ليبية ومنظمات وهيئات حقوقية مهنية بالشأن الليبي العام"

وأصدرت هذه الجهات والتنظيمات معا بيانا موحدًا طالبت فيه العقيد معمر القذافي بالتناحي عن الرئاسة ونقل نظام الحكم بشكل سلمي ليصبح مرتكزا على أسس ديمقراطية.

اندلعت الثورة قبل اليوم المحدد لها 17 فبراير، إذ خرجت مظاهرة في مدينة بنغازي يوم 15 فيفري مساء يوم الثلاثاء فيها الآلاف من المتظاهرين أمام مديرية الأمن بمدينة بنغازي وسرعان ما جاءت مجموعة من الخائنين الذين كانوا يهتفون تأييدا للعقيد معمر القذافي ومواجهة المحتجين، فتطورت<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الجزيرة نت، مجزرة أبو سليم، 10-03-2011

المظاهرة إلى اشتباك عنيف استخدم فيه المحتجون الحجارة والزجاجات الحارقة لإبعاد المهاجمين، وقد انتهت الوقفة الاحتجاجية عندما وصلت مجموعة من الشرطة النظامية واستخدمت الهراوات وخرطوم المياه لتفريق المتظاهرين، وكانت حصيلة الاشتباكات في نهاية الأمر سقوط 38 جريح.<sup>1</sup>

وانطلقت الاحتجاجات في أنحاء ليبيا يوم الخميس 17 فيفري تحت شعار "يوم الغضب الليبي" وتطورت إلى مواجهات عنيفة ففي يوم 19 فيفري تم قذفهم بالأسلحة مما أدى إلى سقوط قتلى آخرين 13 قتيلا حسب منظمة حقوق الإنسان، بعد هذه الأحداث ظهر سيف الدين القذافي في خطاب على التلفاز لأول مرة منذ الأحداث ووعده بتعديلات في الدستور مما زاد غضب الشعب وتأججت الاحتجاجات مرة أخرى إلى أن تم الإطاحة بالنظام.

وبعد كل هذه الأحداث تم حظر الطيران من قبل مجلس الأمن الدولي يوم الخميس 2011-03-17.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: التحولات السياسية في دول الجوار بعد الثورات العربية.

في هذا المبحث سنتطرق إلى الحديث عن أبرز التحولات السياسية التي برزت في الدول العربية، إذ خصصت المطلب الأول للحديث عن العدالة الانتقالية في تونس، مروراً بالحديث عن المجالس التأسيسية، وكذا المقصود بالعدالة الانتقالية وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية.

أما المطلب الثاني فخصصته للتحول الديمقراطي في مصر وأبرز المراحل التي مر بها النظام السياسي المصري.

والمطلب الثالث يتكلم عن التحول السياسي الذي صار في ليبيا بعد طي صفحة حكم القذافي ونظامه المستبد، بداية من تشكيل المجلس الانتقالي الليبي، ثم انتخاب المؤتمر الوطني العام.

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> الجزيرة نت: الأمم المتحدة تسجل سقوط 1000 قتيل في مصراتة الانتقالي يتحرك باتجاه قطر (19-04-2011).

### المطلب الأول: العدالة الانتقالية في تونس.

توجهت الثورة التونسية بخلع النظام السابق والتأسيس للانتقال من نظام قمعي ومستبد إلى نظام آخر مخالف من ناحية التوجهات والإيديولوجيات، وعليه نوجز المراحل التي مر بها النظام التونسي كما يلي:

#### أولاً- إنشاء المجلس التأسيسي التونسي:

1/ مرحلة ما قبل انتخاب المجلس التأسيسي: ويمكن إجمالها في نقطتين:

**النقطة الأولى:** بعد تطور الأحداث قام الغنوشي وسعى إلى تكوين حكومة وحدة وطنية تقوم بتسيير شؤون الدولة إلى حين الإعداد لانتخابات تقوم على التعددية الحزبية، وقد تعرضت تلك الحكومة لانتقادات حادة ورفض شعبي لكونها عدداً من المسؤولين الذين عملوا في النظام السابق.

**النقطة الثانية:** تشير إلى بدء عملية الإصلاح في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الانتقالية، مما اضطرها إلى التقدم باستقالة جماعية، وتم تعيين الباجي قايد السبسي رئيساً للحكومة، وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطوراً نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل.

**النقطة الثالثة:** يشير التناقض في المواقف السياسية بصورة طبعت المشهد السياسي التونسي في الشهور التي سبقت إجراء انتخابات بقدر كبير من عدم الوضوح، فبعض المواقف انجاز لمطالب التغيير فيما يتعلق منها بإقالة قيادات الأجهزة الأمنية وحل الحزب الحاكم، وأخرى تنظر إلى استمرار قمع المتظاهرين واستمرار القبضة الأمنية المتوارثة.

2/ مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي: عبرت العملية الانتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011 عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولاً وتنتهي بانتخاب الرئيس.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منير، حرز الله، الإصلاح السياسي في التنمية تونس وتأثيره على المحلية بعد 2011، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص ص 43-46.

-نتائج الانتخابات ودلالاتها: صدور قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنح احتكار أي تفصيل سياسي الأغلبية البرلمانية ، والذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الدخول في تحالفات من أجل تشكيل الحكومة، حيث يمكن أن يتشكل انتخاب المجلس التأسيسي من عشرات المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس ، لا بالأهمية العددية داخل الشعب والهدف من ذلك هو تمثيل اكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية.<sup>1</sup>

### ثانيا-قانون العدالة الانتقالية:

قد تضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة بع الثورة موضوع العدالة الانتقالية كأحد الأولويات الأصح في عملها، وتم تشكيل ثلاثة لجان للتحقيق في أهم الوقائع والأحداث التي صارت في الثورة، ونشأت أولا لجنة للتحقيق في فساد نظام الرئيس المخلوع، ولجنة ثانية لدراسة الإصلاحات اللازمة في مؤسسات الدولة، ولجنة ثالثة لملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت على المتظاهرين إبان الثورة، وذلك وذلك بموجب المرسومين 7 و8 لسنة 2011، وعلى الرغم من هذه الخطوات إلا انه كان واضحا أن هذا البلد بحاجة إلى مجموعة من آليات العدالة الانتقالية، وقد نصت المادة 24 من القانون الأساسي عدد 6 لسنة 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة "يسن المجلس الوطني التأسيسي قانونا أساسيا ينظم العدالة الانتقالية ويضبط أسسها ومجال اختصاصها"<sup>2</sup>

وبموجب الفصل الأول من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 تم تعريف العدالة الانتقالية على أنها: "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص -46.

<sup>2</sup> نوال، لصلح، قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه، انظر إلى: <http://democraticac.de/?p=42840,18/05/2017,21:16>

<sup>3</sup> الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013، مؤرخ في 24 ديسمبر 2013، يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

وعليه يتضح من خلال التعريف أن العدالة الانتقالية تتكون من شقين :

الأول هو العدالة وهي من المثل العليا للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق وإحفاها ومنع التجاوزات والمعاقبة عليها. أما الانتقال أو التحول فهو منحصر في فترة التغييرات السياسية تتميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة وتصحيح جرائم ارتكبت عن طريق نظام قمعي سابق، وهو ما يعني التحول أو الانتقال مرتبط في مفهوم العدالة الانتقالية من مجتمع اقل تحررا إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وتحررا.<sup>1</sup>

### ثالثا-الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014:

1/الانتخابات التشريعية 2014 : بلغ عدد المترشحين لعضوية مجلس النواب نحو ألف مترشح بين ذكور وإناث مراعاة لمبدأ التناسف في القوائم بين النساء والرجال،وتنافسوا على 271 مقعدا ،ووصل عدد الأحزاب 197 حزب وهي ظاهرة تكاد تكون نادرة في البلاد العربية،هذا ما يفسر رغبة التونسيين في ممارسة النشاط التعددي في إطار ديمقراطي انتقالي ،وذلك بعد عقود من القمع والكبت السياسي.

وقد فاز حزب تونس بـ 85 مقعد،يليه حركة النهضة 69 مقعدا ...

2/الانتخابات الرئاسية :تعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي ،وتعتبر هذه الانتخابات أو انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي، وقد تم فتح الباب للترشح للانتخابات الرئاسية يوم 08 سبتمبر 2014 وأغلق يوم 22 سبتمبر 2014 ،وقدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات.

شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة مثل الباجي قايد السبسي وعبد الرحيم الزواري وكمال مرجان...

وقد فاز السياسي قائد السبسي (88 عاما) مؤسس ورئيس حزب نداء تونس بانتخابات الرئاسة التونسية في دورتها الثانية التي جرت ليصبح بذلك أول

<sup>1</sup>نوال ،صلح،مرجع سابق الذكر.

رئيس منتخب بشكل حر وديمقراطي في تاريخ تونس، وتعهد السبسي بان يكون رئيسا لكل التونسيين.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في مصر.

مرت عملية التحول الديمقراطي في مصر بثلاث مراحل انتقالية مختلفة:

**أولاً- المرحلة الأولى:** أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبدأت عقب تنحي حسني مبارك في 11 فيفري 2011 وامتدت حتى انتخاب مرسي في 20 جوان 2012، وتم فيها رضوخ المجلس العسكري لمطالب الجماعة بإدخال تعديلات دستورية تتيح إجراء انتخابات برلمانية قبل صياغة دستور جديد للبلاد، وقد ترتب على هذا تمكين جماعة الإخوان من الهيمنة على سلطة التشريع.

واتسمت المرحلة الأولى بصراع ثلاثي على السلطة بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإخوان المسلمين والقوى المدنية، إذ في مرحلة الانتقال الأولى فيفري 2012 صدرت خمس إعلانات دستورية التي غيرت من ملامح النظام السياسي، ومع وصول مرسي أعلن عن إصدار دستورين مكملين ودستور 2012، إذ كان رئيس الجمهورية يمتلك سلطتين التنفيذية والتشريعية.

**ثانياً- المرحلة الثانية:** إدارتها جماعة الإخوان المسلمين وبدأت بعد فوز مرسي بالمقعد الرئاسي في 30 جوان 2012 وامتدت حتى 30 جوان 2012، وقام خلالها مرسي بإعلان دستوري يمكنه من تحصين جمعية تأسيسية ومجلس شورى تسيطر عليهما الجماعة ومعرضين للحل بحكم قضائي.

**ثالثاً- المرحلة الثالثة:** وإدارتها سلطة مؤقتة يتولاها رئيس المحكمة الدستوري العليا، وبدأت هذه المرحلة بعد إعلان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي خريطة طريق جديد في 03 جوان 2013، ونجاحها في صياغة دستور جديد واق عليه الشعب بغالبية أكثر من تلك التي حصل عليها دستور 2012.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يوسف، العياضي، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية-تونس، ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، صص 53-62.

<sup>2</sup> سمر، سحقي، التحول الديمقراطي وصعود الإسلاميين (نموذج مصر)، 02/07/2014، انظر إلى:

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?ail=42204.18/05/2017,22:00>

مرحلة التشكل تحتاج إلى سنوات عديدة للحكم على مسارها وتحديد مواضع النجاح والإخفاق، وثورة مصر قد قطعت شوطا هاما في طريق الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء وترميم مؤسسات الدولة.<sup>1</sup>

وقد ركزت التحولات السياسية الجارية في مصر على الشرعية الديمقراطية التي تعني التداول السلمي للسلطة (فصل السلطات)؟، توازن مصالح القوى

السياسية فضلا عن إعادة بناء الدولة على أساس الاستقلال والتنمية الاقتصادية، وبهذا المعنى فقد أطاحت التغييرات السياسية بما أسمته سابقا بالشرعية الانتخابية المنبثقة من الولاءات الطائفية والمفتقرة إلى تمثيل حقيقي لمبدأ المواطنة.

أنتج الانتقال السياسي في مصر من الشرعية الانتخابية إلى الشرعية الديمقراطية كثرة من النتائج الفكرية والسياسية منها :

1/ إمكانية تجاوز نظم الشرعية الانتخابية بسبب إخفاقها في تحقيق التطلعات الديمقراطية للشعوب عبر حركة جماهيرية وطنية ديمقراطية مع انحياز المؤسسة العسكرية بهدف تعديل المسار الديمقراطي.

2/ تعديل المسار الديمقراطي في مصر تجاوب ومصالح البلاد الوطنية المترکز على أساس المواطنة والمساواة، والذي يشكل نقيضا للدولة الدينية الطائفية.

3/ اعتماد أسلوب الكفاح السلمي من قبل القوى الديمقراطية شكل حافزا لانحياز القوات المسلحة لصالح الشرعية الديمقراطية، وما نتج عن ذلك من بناء سياج امني بوجه محاولات جر البلاد إلى دوامة العنف والفوضى السياسية.<sup>2</sup>

فالإصرار المرضي من قبل السلطات من قبل على تحدي مطالب الشعب في الإصلاح ومحاربة الفساد والتسليم بالحقوق والحريات، هو ما أخذ إلى تلك النهاية الدراماتيكية التي انتهى بها النظام.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فيصل محمد، عبد الغفار، الربيع العربي، ب ب ن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015، ص 26.

<sup>2</sup> لطفي، حاتم، التحولات السياسية في البلدان العربية والتدخلات الدولية، الحوار المتمدن،

2013/07/18، انظر إلى:

<http://www.m.ahewar.org,30/03/2017.14:25>

<sup>3</sup> عبد الإله، بلقيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص 108.

### المطلب الثالث: التحول السياسي في ليبيا .

بعد الثورة التي صارت في ليبيا التي انتهت بالتخلص من النظام المستبد الذي دام 42 سنة، مرت ليبيا بمراحل من اجل بناء دولة مبنية على الديمقراطية، سنبرزها في النقاط التالية:

#### أولاً-تشكيل المجلس الانتقالي الليبي:

أسس المجلس الوطني الانتقالي بعد عشرة أيام من بداية الانتفاضة الشعبية ضد نظام معمر القذافي، أسس هذا المجلس رسميا في 27 فبراير 2011 في بنغازي، وقد اعترفت دول عديدة بهذا المجلس "ممثل ليبيا" الوحيد يتألف من 31 عضوا ومعظمهم أطباء، محامون وأساتذة...<sup>1</sup>

ووفق ما نصت عليه المادة 17 من الإعلان الدستوري يعتبر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير، وتمتد مرحل المجلس الوطني الانتقالي من 23 أكتوبر 2011 إلى 19 يونيو 2012، يدير المجلس الوطني الانتقالي البلاد من خلال دستور مؤقت يطلق عليه الإعلان الدستوري.

ويستمر المجلس الوطني الانتقالي في إدارة البلاد حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام في 19 يونيو 2012. ويتكون هذا المجلس من ممثلين عن المجالس المحلية ويراعى في تحديد ممثلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة.<sup>2</sup>

#### مهام المجلس:<sup>3</sup>

-ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.

-تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، انظر إلى :

<http://www.google.dz/amp/s/amp.france24,17/05/2017.11:14>

<sup>2</sup> المجلس الانتقالي في ليبيا، انظر إلى :

<http://www.eanlibya.com/archives/5551,18/05/2017.10:50>

<sup>3</sup> الجزيرة، تقارير وحوارات، 2011/03/04، انظر إلى :

<http://www.google.dz//anp/www.aljazeera.net,18/05/2017.22:10>

- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد.

### ثانيا-المؤتمر الوطني العام:

نظمت الانتخابات في ليبيا من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووفقا للمادة 30 من الإعلان الدستوري للمؤتمر الوطني العام الذي سيتولى السلطة من قبل المجلس الوطني الانتقالي، وتعيين حكومة مؤقتة واختيار 60 عضوا من المجالس لصياغة دستور جديد، إلا أنها أجريت في 07 يوليو.

-وقد صدر التعديل الدستوري الأول في 13 مارس 2012 وتعديل عدة نقاط من المادة 30 من الإعلان الدستوري، والذي يتطلب أعضاء مختارة من مؤتمر الوطني العام وهيئة مؤلفة من 60 شخصا لصياغة دستور جديد وذلك في 60 يوما.

-اصدر المؤتمر الوطني العام التعديل الثاني على الدستور في 10 يونيو 2012 لترسي العضوية المقترحة من المجلس الدستوري وهي تحديد وتعيين 20 ممثلا من كل المحافظات الثلاث في ليبيا (طرابلس، برقة، فزان) ليصبح المجموع 60 عضوا.

-وفي 05 يوليو اصدر التعديل الثالث الذي كلف إنشاء جمعية دستورية منتخبة، من خلال الاقتراع العام الحر والمباشر بدلا من تعيينه من قبل أعضاء المؤتمر الوطني العام.<sup>1</sup>

وبهذا تم تسليم السلطة إلى المؤتمر الوطني العام في الثامن من أغسطس 2012 بعد انتخابه لأول مرة في تاريخ البلاد، ويدير المؤتمر البلاد لمدة عام ونصف ينتخب خلالها رئيسا ونائبا ثم رئيسا للحكومة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مركز كارتر، التقرير النهائي، المؤتمر الوطني العام "الانتخابات في ليبيا"، اطلنطا: بتاريخ 07 يوليو 2012، ص 16-18.

<sup>2</sup> تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل وبعد ثورة فبراير 2011، 2013/12/25، انظر إلى:

<http://www.afriatnews.net/content,18/05/2017.22:30>

## خلاصة :

من خلا لما سبق التطرق إليه نستنتج أن الحركات الجماهيرية التي انطلقت في عديد من بلدان العالم العربي مع نهاية 2010، والتي كانت تطالب بتغيير الأوضاع السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كانوا فيها قادت لظهور مجموعة من التحولات السياسية.

وهناك عدة أسباب أدت لحدوث ثورات في الدول العربية تقريبا تشابه من دولة لأخرى، فمجمال المطالب التخلص من الاستبداد والفساد بوجهيه السياسي والإداري، وأيضاً محاولة لتحسين وضعهم الاجتماعي المزري الذي عانوا منه كالفقر والبطالة رغم الثروات التي تتمتع بها دولتهم إلا أنهم لا يملكون الحق في التعبير وطلب حقوقهم.

وبدأت الاحتجاجات في تونس التي انطلقت الشرارة الأولى فيها، وتسارعت الأحداث إلى أن انتشرت في مصر وليبيا تحمل شعارات موحدة وهي سقوط النظام.

وقد حصلت مجموعة من التحولات السياسية ففي تونس ظهرت العدالة الانتقالية، ومصر تحول ديمقراطي، أما ليبيا انتقل ديمقراطي، لكن رغم هاته التحولات إلى أنها لازالت تحاول بناء أنظمة مبنية على أسس ديمقراطية وخالية من كل أوجه الاستبداد والاستغلال الذي عانوا منه.

## الفصل الثالث :

التحولات السياسية في الدول  
العربية والإصلاح السياسي في  
الجزائر

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

---

### تمهيد:

شهدت الجزائر موجة من الاحتجاجات التي خلفت مجمعة من الخسائر، وهذا نظرا للثورات التي صارت في دول الجوار خاصة تونس، مصر وليبيا، وبعدها الاحتجاجات جاء خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 2011، الذي أتى بمجموعة من الإصلاحات السياسية التي صارت حديث الكثير، وسنتطرق بالتفصيل في هذا الفصل إلى كل هذه النقاط في ثلاث مباحث المبحث الأول يتكلم عن أسباب الاحتجاجات في 2011، أما الثاني فيه ابرز الوقائع التي حدثت في تلك الفترة، والثالث مبينا ابرز الإصلاحات وكذا التعديل الدستوري.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

### المبحث الأول: احتجاجات الجزائر 2011.

سنتطرق في هذا المبحث لمعرفة أسباب الاحتجاجات التي وقعت في يناير 2011 بالجزائر والتي كانت بدايتها بثورة الزيت والسكر كما تداوله الكثير، وهناك أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، ثم المطلب الثاني تناولنا في الأحداث بالتفصيل منذ الانطلاقة الأولى للاحتجاجات إلى حين تهدئة الأوضاع بعد خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أبريل 2011

#### المطلب الأول: أسباب احتجاجات يناير 2011.

اعتبرت حملة احتجاجات شعبية وقادت هذه الاحتجاجات أحزاب معارضة، بالإضافة إلى الشبان الجزائريين الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وسنحاول إبراز أهم الأسباب المباشرة وحتى غير المباشرة لحدوث تلك الاحتجاجات:

#### أ/ الأسباب غير المباشرة:

1/ الأسباب المعيشية السيئة: كالبطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث يبلغ معدل البطالة في الجزائر التي بلغ تعداد السكان في ذلك الوقت 35 مليون نسمة، نحو 10% حسب الأرقام الرسمية، غير أن منظمات مستقلة تقدر النسبة بنحو 25% وكانت الجزائر قد أعلنت أن ميزانها التجاري حقق خلال الـ 11 شهرا الأخيرة فائضا بلغ 14,83 مليار دولار مقابل 4,68 مليارات في هذه المدة نفسها من العام الماضي.

ويبلغ الراتب الأدنى للحد المضمون بالجزائر 15 ألف دينار (200 دولار) بالنسبة للموظفين. في حين ينال البلد على احتياطي صرف يقدر بـ 155 مليار دولار حسب تصريحات مسؤولين حكوميين، وتقول منظمات غير حكومية إن أكثر من ثلثي الجزائريين يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

1 /المطالبة بإصلاحات سياسية: تنهم المعارضة حكومة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بغلق المجال السياسي من خلال ما يسمى بالتحالف الرئاسي الذي يضم ثلاثة أحزاب مشكلة للحكومة ومسيطرة على البرلمان منذ 1999.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الاحتجاجات الجزائرية 2011، انظر إلى:

<http://ar.m.wikipediz.org/wiki/d8a7,19/05/2017.10:00>

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

2/المطالبة بإصلاحات سياسية: تتهم المعارضة حكومة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بغلق المجال السياسي من خلال ما يسمى بالتحالف الرئاسي الذي يضم ثلاثة أحزاب مشكلة للحكومة ومسيطرة على البرلمان منذ 1999.

3/صراع الجماعات الإرهابية والجيش عام 1992: دخلت الجزائر منذ عام 1992 في حرب مع الجماعات الإرهابية قتل فيها نحو 200 ألف شخص، وما زال شبحها يسكن كثيرا من الجزائريين، خصوصا أنها أعلنت بعد أحداث سبتمبر 2001 ولائها للقاعدة وهي القاعدة في المغرب العربي.

4/قانون الطوارئ: تم فرض حالة الطوارئ عام 1992 مباشرة بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور حاليا، بعدد كبير من الأصوات ودخول البلاد في دوامة عنف مسلح قتل فيها حسب آخر التقديرات 200 ألف جزائري.

5/ظاهرة البوعزيزي (ظاهرة إحراق الذات): قام عدة مواطنين جزائريين بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة... وذلك تقليدا للمواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه.<sup>1</sup>

### ب/الأسباب غير المباشرة:

1/اندلاع الثورة الشعبية في تونس بتاريخ 18 ديسمبر 2010 احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضة حديدية.

2/اندلاع ثورة 25 يناير فيمصر والتي تأثرت بالثورة الشعبية التونسية واستطاعت هذه الثورة في 11/02/2011 إسقاط أقوى الأنظمة العربية وهو نظام حسني مبارك خلال 18 يوم من اندلاعها.

هذا النجاح الذي حققته هاتين الثورتين أظهر أن قوة الشعب العربي تمكن في تظاهرة وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب العربي وليس

<sup>1</sup>نفس المرجع.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

أداة لدى النظام لقمع الشعب، كما أضاعت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

كل هاته الأسباب أدت إلى إشعال الاحتجاجات في الشوارع الجزائرية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أحداث احتجاجات يناير 2011.

في الوقت الذي كان الشباب في العالم يحتفلون بدخول العام الجديد 2010، ما عدا في تونس التي كانت تعيش الثورة ضد نظام زين العابدين، كان شباب جزائريون في الكثير من المدن يتجمعون في الشوارع ويستهدفون مصالح حكومية وخاصة، تعبيراً عن رفضهم وعائلاتهم لارتفاع سعر المواد الاستهلاكية فيما عرف بثورة السكر والزيت.<sup>2</sup>

وانطلق الاحتجاجات من باب الوادي مساء يوم الأربعاء 5 يناير، احتجاجاً على الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية وتراكم المشاكل الاجتماعية، واقتحموا مقر محافظة الشرطة الخامسة بشارع إبراهيم غرافة، بعد أن تدخلت عناصر الأمن المتواجدين هناك لتفرقتهم بإطلاق عيارات نارية.

أما في الجهة الغربية للعاصمة اقبل عشرات الشباب الغاضب بحي الكنابن بالشرافة، وقاموا بقطع الطريق المؤدي لمقر القيادة العامة للدرك الوطني، قام المتظاهرون بحرق العجلات المطاطية ووضع الحجارة وسط الطريق.<sup>3</sup>

وقد خرج المتظاهرون في احتجاجات عارمة عمت الولايات الجزائرية وتحولت إلى حركة فوضوية غوغائية استهدفت بالتحطيم والتكسير كل ما له علاقة بالشأن العمومي الوطني من بلديات ومراكز بريد، وتم حرق بعض المدارس .

تطور الحراك من مطالب اجتماعية واقتصادية إلى حراك ذي مطالب سياسية، وصعدت الأحزاب السياسية والمعارضة والشباب الجزائري هذه الاحتجاجات، وبلغت ذروة الاحتجاجات يوم 12 فبراير 2011 بخروج 5000 طالب جامعي إلى الشوارع للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، ووعده على

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> رضا، شنوف، ثورة السكر والزيت الجزائرية انطلقت في 2010 وأخمدتها المال في 2011، مجلة الحياة، العدد: 17797، الباب، الربيع العربي 2011، بتاريخ 2011/12/26، ص: 19.

<sup>3</sup> مظاهرات عارمة بالعاصمة بسبب غلاء المعيشة، قناة الجزائر، انظر إلى:

<http://www.algeriachannel.net/2011/01/%d23/05/2017.12:49>

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

إثرها الرئيس بوتفليقة بإصلاحات دستورية وسياسية، ودعم الحكومة للمواد الغذائية.<sup>1</sup>

16 فبراير اعتصم بالقرب من قصر الرئاسة اليوم 400 أستاذ ممثلين عن زملائهم في جميع ولايات الوطن، وارجع هؤلاء سبب احتجاجهم لخيبة أملهم من ما سموه تنصل وزير التربية من وعده القاضي بإدماجهم في مناصبهم الشاغرة التي عملوا لها لسنوات مضت.

ومن جهة أخرى هدد نحو 20 ألف أستاذ متعاقد مع مختلف مديريات التربية عبر ولايات الجزائر بحرق أجسادهم أمام قصر الرئاسة بالجزائر العاصمة.

18 فبراير ترقبت السلطات الجزائرية مظاهرة السبت بكثير من الحذر واليقظة خوفا من انفلات الوضع، بسبب تمسك التنسيق الجزائرية من اجل التغيير والديمقراطية باستمرار المسيرات السلمية في العاصمة، مقابل تمسك حكومي بعدم الترخيص لهذه المسيرات .

19 فبراير خرج آلاف الجزائريين لكن لم يتمكنوا من السيطرة على الميدان.

22 فبراير تم الإعلان عن إلغاء قانون الطوارئ الذي استمر لأكثر من 19 عاما.

27 فبراير انطلقت مسيرة مطالبة بالتغيير في الجزائر العاصمة وحاصرت الشرطة الجزائرية عشرات المتظاهرين الذين لبوا دعوة التنسيق الوطنية للتغيير والديمقراطية للمطالبة بتغيير سياسي.

وفي الوقت نفسه خرج نحو عشرين شابا من أنصار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حاملين صورهم ورفعوا شعار "الجزائريون يرفضون تنسيقية الطماعين".

01 مارس احتشد آلاف المحتجين في ولاية عنابة شرق الجزائر متجهين نحو مقر البلدية حيث اقتحموا مكتب رئيسها مهددين إياه باستعمال القوة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ماذا تعرف عن "ثورة الزيت والسكر" في الجزائر يناير 2011؟، 14/11/2016، انظر الى:

<http://alaraby.tv/article/5218/%d9%85%,24/05/2017.10:30>

<sup>2</sup> الاحتجاجات الجزائرية 2011-2012، انظر الى:

<http://www.marefa.org/%d8%a7%d9%84,25/05/2017.132:02>

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

وبولاية الوادي جنوب الجزائر نظم المئات من السكان مسيرات سلمية مطالبة بالتغيير وبرحيل رئيس البلدية بسبب تفاقم مشاكلهم التنموية من سكن وبطالة وفقر وغيرها.

وفي ساحة الشهداء بالجزائر العاصمة احتج المئات من أعوان الحرس البلدي بزيمهم الرسمي وبنادقهم منددين بتدهور وضعهم الاجتماعي الصعب وإهمال السلطة الرسمية لهم -وفق قولهم-

07 مارس رابط أفراد الأمن الجزائري بساحة الشهداء للتعبير عن احتجاجهم إزاء القرارات التي اتخذتها الحكومة، التي تقرر بموجبها دمج أفراد الحرس البلدي مع قوات الجيش، وهو القرار الذي دفع بما يزيد على آلاف عنصر من أفراد الأمن للخروج عن صمتهم والتظاهر بأعداد كبيرة في العاصمة.

22 مارس تجمهر العشرات من رجال الحماية المدنية المفصولين أمام مقر الاتحاد العام للعمال مطالبين بإعادتهم للعمل.

واعتصم عشرات المقاومين وضحايا الإرهاب أمام البرلمان، يطالبون بقانون يجعلهم تابعين لوزارة الدفاع الوطني أو وزارة المجاهدين.

12 أبريل نظم آلاف من الطلبة الجامعيين بالجزائر مسيرة نحو مقر الرئاسة للمطالبة بإلغاء مرسوم رئاسي يقول المتظاهرون انه قلل من قيمة شهاداتهم الجامعية.

وكانت التنسيقية الوطنية للطلبة الجزائريين قد دعت الطلبة إلى التظاهر لرفض النظام المتبع بخصوص الشهادات والمشاكل الاجتماعية التي يعيشها الطلبة في الأحياء الجامعية.<sup>1</sup>

واستمرت الاحتجاجات إلى يوم 15 أبريل 2011 حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بخطاب موجه للشعب، قال انه سيطلب من البرلمان القيام بإصلاحات سياسية.

<sup>1</sup> نفس المرجع.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

### المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية بعد احتجاجات 2011 في الجزائر.

في هذا المبحث سنتطرق لمجموعة الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في خطابه الشهير بعد الاحتجاجات وذلك في ابريل 2011، وقامت بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول يتحدث عن مضمون القانون العضوي المتعلق بالانتخابات والقانون الحزبي وكذا مضمون قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، أما المطلب الثاني فخصصته لمضمون قانون الإعلام والجمعيات، أما المطلب الثالث فتضمن التعديل الدستوري 2016 مبينة ابرز النقاط التي عدلت.

#### المطلب الأول : مضمون القانون الانتخابي والحزبي وقانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة .

قد تم الإعلان عن مجموعة من الإصلاحات السياسية وسنتحدث عن ابرز المواد التي تم تغييرها في نظام الانتخابات وكذا النظام الحزبي، وتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وكل هذه الإصلاحات تدور في نفس الموضوع وهو الانتخابات.

#### أولاً- القانون العضوي المتعلق بالانتخابات:

يعتبر قانون الانتخابات أهم نص قانوني يوطر العملية الانتخابية التي تعتبر جوهر أي نظام ديمقراطي، فبالانتخابات يتمكن المواطنون من اختيار ممثليهم على مختلف المستويات لممارسة السيادة نيابة عنهم، لذلك يجب أن ترمي قواعد القانون الانتخابي إلى تحقيق انتخابات تعددية نزيهة وشفافة، فعقب تجربة عدة أنماط انتخابية منذ الشروع في التجربة التعددية في بداية التسعينات، انطلقا من نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي مرورا بالنظام المختلط، من الضروري اليوم تقييم هذه التجربة وتبني النمط الانتخابي الذي يتماشى مع واقع المجتمع الجزائري وظروف البلاد السياسية والاقتصادية.<sup>1</sup>

وفي 12 يناير 2012 القانون العضوي رقم 01-12 المتعلق بالنظام الانتخابي، حيث يحل هذا القانون محل القانون الانتخابي القديم المعدل والمكمل بموجب

<sup>1</sup> عمار، عباس، القانون الدستوري الجزائري (الإصلاحات السياسية الجزائرية)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 27، الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 2013.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997. إن اعتماد قانون عضوي جديد فيما يخص النظام الانتخابي هدفه ضمان نزاهة الانتخابات.<sup>1</sup>

وقد تضمن القانون الجديد العديد من النقاط الهامة التي تخص النظام الانتخابي في الجزائر ومن أهمها:

-استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، علاوة على ذلك، تم إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وهي تتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع، إضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بسير الحملة الانتخابية، ورفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من 379 مقعد إلى 462 مقعد، وتمكين الشباب من الدخول في المنافسة الانتخابية على مستوى المجالس كافة.<sup>2</sup>

-ضمان الشفافية والسلامة للانتخابات من خلال المراقبة التي يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب السياسية المعتمدة.<sup>3</sup>

-استعمال صناديق شفافة في العملية الانتخابية (المادة 44).

-يشترط في المترشح للمجلس الشعبي البلدي أو الولائي أن يكون بالغا 23 سنة على الأقل يوم الاقتراع وذلك حسب المادة 78 الفقرة الثانية.

-تقليص عدد التوقيعات الفردية اللازمة لقبول الترشح بالنسبة للانتخابات الرئاسية من 75000 إلى 60000 توقيعا حسب المادة 139 الفقرة الثانية.

-حظر استخدام أماكن العبادة، المؤسسات والإدارات العمومية، كل مؤسسة للتربية والتعليم والتكوين لأغراض الدعاية الانتخابية حسب المادة 197.

-استبدال التوقيع على لائحة الناخبين ببصمات كافة الناخبين في المادة 46، فبالمقارنة مع القانون القديم الذي نص بشكل واضح على أن صوت كل ناخب

<sup>1</sup> مارتا، سمبليتي، وآخرون، "إصلاح سياسي" أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي؟ ، الدانمارك:

الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، 2012، ص 13.

<sup>2</sup> طارق ، عاشور، "الإصلاح السياسي في الجزائر بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية"، المجلة

العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013، ص 39.

<sup>3</sup> خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمم في 15 أبريل 2011.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

يثبته بتوقيعه، فالمادة 46 من القانون الجديد لم تنص على التزام الناخبين بتوقيع لائحة الناخبين.

كما أصبح بإمكان الناخبين، المترشحين المستقلين، وممثلي الأحزاب السياسية بفضل القانون الجديد أن يطلعوا على اللائحة الانتخابية الخاصة بهم حسب المادة 18.<sup>1</sup>

ورغم الظروف التي صدر فيها القانون العضوي للانتخابات، لا انه يمكن القول انه يساهم بطريقة أو بأخرى في توفير مناخ تسوده النزاهة والشفافية نظرا للايجابيات التي تم ذكرها

خاصة الإشراف القضائي للعملية الانتخابية ووجود لجان وطنية للإشراف على مراقبة الانتخابات.

### ثانيا- القانون الحزبي الجديد:

بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على تبني التعددية الحزبية، والتي اعتبرت من أهم المكاسب التي تولدت عن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها البلاد منذ 1989، فقد عرفت البلاد منذ تبني التعددية الحزبية بروز عدد هائل من الأحزاب السياسية.<sup>2</sup>

وضمن الإصلاحات الجديدة صدر القانون العضوي رقم 04-12 المتعلق بالنظام الحزبي، ويمكن أن نشير إلى أن الحزب السياسي الذي يعرف بأنه "تنظيم سياسي يهدف إلى الوصول للسلطة من خلال الانتخابات، أما النظام الحزبي فانه يعكس التفاعلات بين الأحزاب القائمة وذلك في سياق النظام السياسي العام".<sup>3</sup>

أما القانون الجديد الذي صدر في يناير 2012 فقد تضمن ما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 04-12 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية رقم 01، الصادر في 15 جانفي 2012.

<sup>2</sup> عمار، عباس، مرجع سابق الذكر.

<sup>3</sup> شمسة، بوشناق، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، نوفمبر 2010، ص 463.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 04-12 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية رقم 01، الصادر في 15 جانفي 2012.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

-وجوب تسليم وزارة الداخلية وصل إيداع التصريح بتأسيس حزب سياسي بعد التحقق الحضوري من وثائق الملف (المادة18)، ويخضع تأسيس الحزب السياسي إلى :

-تصريح بتأسيس الحزب السياسي في شكل ملف يودعه أعضائه المؤسسون لدى الوزير المكلف بالداخلية.

-تسليم قرار إداري يرخص بعقد المؤتمر التأسيسي؟، في حالة مطابقة التصريح.

-تسليم اعتماد الحزب السياسي بعد التأكد من استيفاء شروط المطابقة لأحكام هذا القانون العضوي (المادة 16).

-كما يفترض القانون شروط صارمة على تأسيس الأحزاب، فالمادة 21 تقضي بوجود امتلاك الأعضاء المؤسسين للحزب مقرا له قبل الحصول على اعتماده الذي يسمح له اكتساب الشخصية القانونية.

-تنص المادة 17 على انه يجب أن تكون ضمن الأعضاء المؤسسين نسبة ممثلة من النساء، كذلك نص القانون على الالتزام بعدم تأسيس أي حزب سياسي أو ممارسة أي نشاطات

مخالفة للقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، أو لقيم ثورة أول نوفمبر 1954، والخلق الإسلامي أو للوحدة والسيادة الوطنية وللحريات الأساسية(المادة08).

-في حين تمنع المادة 05 من القانون على الشخص المسؤول من استغلال الدين، أو شارك في أعمال إرهابية ويرفض الاعتراف بمسؤوليته في المشاركة في تصور وانتهاج وتنفيذ سياسة تدعو إلى العنف والتخريب ضد الأمة ومؤسسات الدولة، من تأسيس حزب أو المشاركة في تأسيسه.

-إضافة إلى ذلك منع الأحزاب السياسية اللجوء إلى العنف والإكراه في المادة 1.09

<sup>1</sup> الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، 21ماي 2012، انظر إلى : <http://www.dohainstitute.orgreleasea546c9.22/05/2017,12:42>.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

كما أجازت المادة 17 لوزير الداخلية في حالة الاستعجال وقبل الفصل في الدعوة القضائية المرفوعة اتخاذ جميع التدابير التحفظية الضرورية، لتجنب أو مواجهة أو إيقاف وضعيات الاستعجال وخرق القوانين المعمول بها. كما أتاحت كذلك للحزب السياسي تقديم طعن أمام مجلس الدولة الفاصل في القضايا الاستعجالية لطلب إلغاء الإجراء التحفظي المقرر، ولا يوقف إيداع هذا الطعن تنفيذ القرار علاوة على ذلك يمكن للوزير المكلف بالداخلية أن يوقف بقرار كل النشاطات الحزبية للأعضاء المؤسسين ويأمر بغلق المقرات في حالة الاستعجال أو الاضطرابات الوشيجة الوقوع على النظام العام (المادة 64).

أما بخصوص العلاقات مع الأحزاب الأجنبية فتمنع الأحزاب السياسية من القيام بأعمال في الخارج لغرض المساس بالدولة ورموزها ومؤسساتها، مصالحها الاقتصادية والدبلوماسية أو القيام بأي ارتباطات أو أي تجمع سياسي أجنبي في المادة 51.<sup>1</sup>

ومن أهم الأهداف التي تضمنها قانون الأحزاب ما يلي:<sup>2</sup>

1/ تكييف النظام الانتخابي مع فلسفة ومبادئ وأهداف ومحاور مبادرة رئيس الجمهورية المعلنة في 15 ابريل 2011، والمتعلقة بالإصلاحات السياسية الهادفة إلى تعميق الممارسة الديمقراطية وترقية وحماية حقوق الإنسان بصورة ترسخ حقيقة أسس ومقومات الحكم الصالح في الدولة الجزائرية.

2/ التجاوب مع التطلعات الشعبية المشروعة والمطالبة بمزيد من الديمقراطية التعددية بواسطة وجود نظام انتخابي حر ونزيه وشفاف، وذلك ما تم التعبير والإفصاح عنه من قبل قادة وممثلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وقادة

الرأي العام والإعلام أمام هيئة المشاورات السياسية خلال شهر مايو وجوان 2011.

3/ إضفاء المزيد من الشفافية والحرية والنزاهة على النظام الانتخابي الوطني، باعتباره من الآليات الوطنية اللازمة للبناء الديمقراطي والشرعي لمؤسسات الدولة وهيئاتها المنتخبة.

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> مجلس الأمة، "إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر، مزيد من الحرية... والنزاهة... والديمقراطية"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 28، نوفمبر 2011، ص ص 262-263.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

4/الملائمة والتكيف مع سائر التحولات السياسية الوطنية والإقليمية والدولية الجديدة، وكذا الانسجام مع المعايير والقيم الدولية لحقوق الإنسان والمواطن في الانتخابات الحرة والشفافة والنزيهة.

5/تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية، وذلك من خلال توسيع نطاق التعددية الحزبية، وتجديد النخب السياسية، وجذب كفاءات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع، علاوة على تعريف الأحزاب السياسية وتحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيم عملها ونشاطها.

### ثالثا-مضمون قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:

تكلفت الدساتير الجزائرية ابتداء من دستور 1963 إلى دستور 1976، دستور 1989 ودستور 1996 وتعديلاته المختلفة لا سيما تعديل 2008، بتأسيس وتعميق وتطوير كافة حقوق الإنسان والمواطن بصفة عامة، وحقوق المرأة بصفة خاصة حيث تم التكفل بدسترة وتقنين مبدأ المساواة الكاملة والحقيقية بين المرأة والرجل في كافة حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

وقد وضعت مجموعة من المواد التي حددت كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، فحسب المادة الثانية من القانون العضوي رقم 12-03 فإن المادة الثانية تنص على انه يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه، بحسب المقاعد المتنافس عليها:

### 1/انتخابات المجلس الشعبي البلدي:

-20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد.

-30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد.

-35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا.

-40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعدا.

### 2/انتخابات المجالس الولائية:

<sup>1</sup>مجلس الأمة، "حقوق المرأة السياسية في المجالس المنتخبة بين عمليتي التأسيس الدستوري والتقنين"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 27، افريل 2011، ص 225.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

30- % عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا.

35- % عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

3/ انتخابات المجالس الشعبي البلدية :

30- % في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة

-أما المادة (03) الثالثة فتنص على أن توزع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، وتخصص النسب المحددة في المادة الثانية (02) وجوبا للمرشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني : مضمون قانون الإعلام والجمعيات.**

**أولا -قانون الإعلام:**

كثيرا ما وصف رجال الإعلام القانون 90-07 المؤرخ في 03 ابريل 1990، المتضمن قانون الإعلام بأنه قانون للعقوبات لأنه خصص مواد من 77 إلى 99 للعقوبات الجزائية التي تعترض سبيل الصحفي وتحول دون ممارسته المهنية بشيء من الحرية، وفتح مجال العمل الإعلامي وفرض شتى القيود عليه في الجزائر ، وفي هذا المعنى قال رئيس الجمهورية في خطابه 15 أبريل 2011... كما تنعكس التعددية كذلك في حرية التعبير التي هي واقع يشهد عليه تنوع وسائلنا الإعلامية وجرأة نبرتها ،وانه لجدير بنا أن نعزز بانتمائنا إلى بلد تشكل فيه الصحافة واقعا ملموسا ،بلد خال من أي سجين رأي أو معتقل سياسي ،إن هذا المكسب لافت ينبغي دعمه دوما لكي يضل مكسبا دائما.<sup>2</sup>

ويهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة، وقد صدرت فيه 133 مادة وحرر في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012.

<sup>1</sup> قوانين الإصلاحات السياسية، (نظام الانتخابات-حالات التنافى في العهدة البرلمانية-توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة-الأحزاب السياسية-الإعلام-الجمعيات)، الأردن: دار بلقيس للنشر، ص 91.

<sup>2</sup> عمار، بوضياف، "خطاب 15 أبريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية"، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 28، نوفمبر 2011، ص 25.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

ويقصد بأنشطة الإعلام في مفهوم هذا القانون العضوي كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو الكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو لفئة منه (المادة 03).

المادة 11: إصدار كل نشرية دورية يتم بحرية

يخضع إصدار كل نشرية دورية لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات، بإيداع تصريح مسبق موقع من طرف المدير مسؤول النشرية، لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة المنصوص عليها في هذا القانون العضوي ويسلم له فوراً.<sup>1</sup>

المادة 12: يجب أن يتضمن التصريح المذكور في المادة 11 أعلاه ما يأتي:<sup>2</sup>

-عنوان النشرية وتوقيت صدورها.

-موضوع النشرية.

-مكان صدورها.

-لغة أو لغات النشرية.

-اسم ولقب وعنوان ومؤهل المدير مسؤول النشرية.

-أسماء وعناوين المالك أو الملاك.

-مكونات رأسمال الشركة أو المؤسسة المالكة لعنوان النشرية.

-المقاس والسعر.

المادة 12: بعد إيداع التصريح المذكور في لمادتين 11 و 12 أعلاه وتسليم الوصل، تمنح سلطة ضبط الصحافة المكتوبة الاعتماد في اجل ستين(60) يوما ابتداء من تاريخ إيداع التصريح.

-يمنح الاعتماد إلى المؤسسة الناشرة.

-يعتبر الاعتماد بمثابة الموافقة على الصدور.

<sup>1</sup> قوانين الإصلاحات السياسية، مرجع سابق الذكر، ص 123.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12-05، المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

المادة 20: تصدر النشريات الدورية للإعلام العام التي تنشأ ابتداءً من تاريخ صدور هذا القانون العضوي بإحدى اللغتين الوطنيتين أو كليهما.

وكذا صرح بممارسة النشاط السمعي البصري، الذي يقصد به حسب المادة 58 في مفهوم هذا القانون العضوي، كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي، أو بث إشارات أو علامات أو أشكال مرسومة أو صور أو صوتيات أو رسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة.

أما حسب المادة 60: يقصد بخدمة الاتصال السمعي البصري، كل خدمة اتصال موجهة للجمهور لاستقبالها في أن واحد من قبل الجمهور كله أو فئة منه، يتضمن برنامجها الأساسي حصصاً متتابعة ومنتظمة تحتوي على صور و/أو أصوات.

**ثانياً- قانون الجمعيات:**

توسيع وتوضيح مجال الحركة الجموعية إدراكاً منها للدور الكبير الذي تلعبه الحركة الجموعية في تأطير المواطنين وتوجيههم للمشاركة في اتخاذ القرار في إطار مبادئ الديمقراطية التشاركية التي يقوم عليها الحكم الراشد، فقد ارتأت السلطات العمومية إعادة النظر في الحركة الجموعية من خلال فتح المجال لها للمشاركة في تنشيط جهاز الدولة لمحاربة البيروقراطية ومحاربة الفساد.<sup>1</sup>

وحسب هذا القانون في المادة الثانية تعتبر الجمعية تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي، الرياضي، البيئي، الخيري والإنساني.

ويجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة لهذا الموضوع، غير أنه يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفاً للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها.<sup>2</sup>

المادة 04: يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا:

<sup>1</sup> عمار، عباس، مرجع سابق الذكر.

<sup>2</sup> قوانين الإصلاحات السياسية، مرجع سابق الذكر، ص 153.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

-بالغين سن 18 فما فوق.

-من جنسية جزائرية.

-متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية.

-غير محكوم عليهم بجناية و/أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية ولم يرد اعتبارهم بالنسبة للأعضاء المسيرين.

المادة 06: تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين. ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي.

تصادق الجمعية العامة التأسيسية على القانون الأساسي للجمعية وتعين مسؤولي هيئاتها التنفيذية، يكون عدد الأعضاء المؤسسين كالاتي:

-عشرة (10) أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية.

-خمس عشرة (15) عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية، منبثقين عن بلديتين (2) على الأقل.

-واحد وعشرين (21) عضوا بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات منبثقين عن ثلاث (3) ولايات على الأقل.

-خمس عشرة وعشرين (25) عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية، منبثقين عن اثنتي عشرة (12) ولاية على الأقل.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: التعديل الدستوري الجديد 2016.

مع موجة الاضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية في الشارع الجزائري بداية سنة 2011، ألقى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خطابا موجها للشعب في 15 أبريل من نفس السنة وأعلن فيه عزمه القيام بجملة من الإصلاحات السياسية على رأسها التعديل الدستوري، وبالتالي فان مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري الذي قرر رئيس الجمهورية القيام به، يندرج في إطار مواصلة مسار الإصلاحات السياسية ويهدف إلى ملائمة القانون الأسمى للبلاد مع المتطلبات الدستورية والسياسية التي افرزها التطور السريع لمجتمعنا والتحول العميقة الجارية إقليميا ودوليا.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 154.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

وقد اعتمدت السلطة في مسلك تعديل الدستور على خيار المشاورات مع القوى السياسية والمدنية في أكثر من مرحلة، حيث قام رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة خاصة في ماي 2011 يترأسها عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، لإجراء مشاورات مع مختلف التيارات السياسية والمدنية حول تصوراتها ومقترحاتها لعملية الإصلاح السياسي، لكن بقي ملف تعديل الدستور في وضع مجمد إلى غاية 2013، حيث تم إنشاء لجنة قانونية تتولى مهمة إعداد ورقة لتعديل الدستور على ضوء مسودة قدمته حكومة عبد المالك سلال، وقد قدمت اللجنة القانونية ورقتها للتعديل في صيف 2013، ليعود ملف تعديل الدستور لحالة الجمود من جديد قبيل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، وبالتالي تحول ملف التعديل لوعده انتخابي في الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014.

في مرحلة ثانية تم استئناف مسار التعديل بعد تجديد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإطلاق جولة جديدة من المشاورات لتقديم مسودة لمشروع التعديل، حيث أعلن الرئيس بوتفليقة اثر اجتماع لمجلس الوزراء يوم 07 ماي 2014، انه سيتم الإعلان عن اقتراحات التعديل التي خلصت إليها لجنة الخبراء لمناقشة آرائها ومقترحاتها، وقد تم تكليف احمد أو يحيى مدير ديوان رئيس الجمهورية بالإشراف على إدارة كامل عملية المشاورات، لكن أحزاب المعارضة وعددا من الشخصيات قاطعت هذه المشاورات.

أما عن التغييرات التي أمل أن يحملها الدستور الجديد فقد أكد الأستاذ محمد فادن أن التعديل الدستوري سيكون جوهريا وعميقا يفوق تعديلات 1996، حتى يؤسس لجمهورية ثانية أو جديدة، ولن يكون ذلك ممكنا إلا باعتماد نظام مبني<sup>1</sup> على الفصل المرن بين السلطات وتوطيد استقلالية القضاء وحماية الحريات، وكذا تعزيز دور البرلمان ومكانة المعارضة وتعزيز قواعد الديمقراطية والتعددية، والتداول الديمقراطي على السلطة وحماية الاقتصاد الوطني وحرية الصحافة، بالإضافة إلى تحديد الولاية الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، أي العودة إلى ما كان معمول به في دستور 1996 قبل تعديله 2008.

<sup>1</sup> جهيدة، ركاش، التحولات السياسية في المنطقة العربية ومسألة التعديلات الدستورية: قراءة في التعديل الدستوري الجزائري الجديد، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي 2017، ص ص 181.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

لكن مسار التعديل شهد شدا وجذبا بين السلطة والقوى المعارضة، مما أدى إلى تأخير صدور التعديل الدستوري وتجسيده الفعلي، هذا ما شكل مصدر انتقادات حادة من طرف الأحزاب السياسية المعارضة التي اتهمت النظام "بغياب الإرادة" في تجسيد الإصلاحات السياسية الموعودة ومن ذلك التعديل الدستوري، وتعتبر أحزاب المعارضة أن هذه المشاورات شكلية وان النظام يبحث فقط عن الشرعية لعهدته الرئاسية، بالإضافة إلى الغموض الذي اكتنف القرار السياسي حول كيفية اعتماد الدستور، وكان المثير للجدل في هذا التعديل هو غياب المعارضة والمجتمع المدني عن المشاورات وبالتالي غياب قوة الاقتراح وقوة الاحتجاج، بالإضافة إلى عدم احترام المادة 174 من الدستور التي تعد من أهم الدعائم التنظيمية لإجراء التعديلات الدستورية، ذلك أنها تنص على وجوب موافقة الأغلبية البرلمانية في مرحلة أولى، ثم الحصول على موافقة الأغلبية الشعبية في مرحلة ثانية من خلال تنظيم استفتاء شعبي في مدة لا تتجاوز خمسين يوما بعد إجراء الاستفتاء البرلماني، لكن المشرع الجزائري لم يعمل بذلك وقام بالاستتجاد بالمادة 176 من الدستور التي تنص على إمكانية إصدار رئيس الجمهورية قانون التعديل الدستوري مباشرة دون عرضه على الاستفتاء الشعبي متى أحرز ثلاثة أرباع  $\frac{3}{4}$  أصوات أعضاء غرفتي البرلمان، شريطة أن لا يمس المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وحقوق الإنسان والمواطن والتوازنات العامة الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية.

وفق هذا السياق جاءت الإصلاحات الدستورية التي كان يعد بها الرئيس منذ سنوات، بعدما تمت الموافقة عليه بالأغلبية البرلمانية في 07 فبراير 2016، وقد تميز الدستور الجديد أو دستور الانتقال إلى الدولة المدنية عل حد تعبير الأوساط السياسية والإعلامية بإدخال العديد من التعديلات خاصة ما تعلق<sup>1</sup>

الأمر بديباجة الدستور التي عرفت إضافة فقرات جديدة تخص المصالحة الوطنية وتكريس خيارات الشعب الجزائري، بالإضافة إلى تعديل 74 مادة من مجموع 182 مادة يتضمنها دستور 1996، كما حملت الوثيقة 23 مادة أخرى بصيغة مكرر، وأدرجت 4 مواد جديدة تماما، وقد مست التعديلات المحاور الأساسية الأربعة من الدستور وهي على التوالي: الديباجة-المبادئ العامة التي

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 182

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

تحكم المجتمع ولا سيما حقوق وحرريات المواطن-تنظيم السلطات-الرقابة الدستورية.<sup>1</sup>

واهم ما جاء في الدستور الجديد هو الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية (المادة 04) بعدما كان الدستور يعترف بلغة واحدة رسمية، بالإضافة إلى إنشاء أكاديمية للغة الأمازيغية تكون تحت إشراف رئيس الجمهورية مكلفة بتوفير الشروط المطلوبة لهذه المكانة للغة الأمازيغية، وذلك بمساهمة خبراء في هذا المجال.

وأيضاً تعديل المادة 178 في دستور 1996 المادة 212 في دستور 2016 اذ تنص انه لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس :

-الطابع الجمهوري للدولة .

-النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية.

-إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط.

كما جاءت المادتين 91 و93 إذ تقدمان صلاحيات واسعة تتجاوز كل السلطات التشريعية والقضائية ، إذ يترأس مجلس الوزراء وهو من يعين الوزير الأول، البرلمان له دور استشاري.<sup>2</sup>

غير أن الدستور الجديد لم يغير شيئاً في نظام الحكم، زيادة على ذلك فقد مست التعديلات مهام البرلمان الذي تدعم بصلاحيات جديدة خصوصاً في علاقته بالجهاز التنفيذي، حيث تم توسع صلاحيات مجلس الأمة الذي تحصل على حق اقتراح القوانين والتعديل بعدما كان يملك فقط صلاحية الموافقة على القوانين أو رفضها دون حق التعديل أو الاقتراح.<sup>3</sup>

### المبحث الثالث: لماذا لم تتطور أحداث الجزائر إلى ربيع عربي.

أغلب الدول العربية التي صارت فيها احتجاجات انتهت بتغيير النظام، وإسقاط الرؤساء لكن الجزائر الوحيدة التي تغلبت وابتعدت عن موجة الربيع العربي ترى ما التفسير الصحيح لهذا النجاح في إبقاء النظام القائم، ففي هذا المبحث سنتناول أبرز التفسيرات، يتكون هذا المبحث من ثلاث مطالب، الأول يفسر امن

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 182.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، الجزائر: مارس 2016.

<sup>3</sup> جهيدة، ركاش، مرجع سابق الذكر، ص 183.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

الجزائر شهدت ربيع عربي في 1988، المطلب الثاني يفسر أن الإصلاحات التي جاء بها رئيس الجمهورية في 2011 هدأت الأوضاع، أما المطلب الثالث يفسر أن النفط سبب تهدئة الأوضاع.

### المطلب الأول: أحداث أكتوبر 1988 ربيع الجزائر المبكر .

يرجع الكثير من الخبراء والمحللين أسباب تجنب الجزائر أحداث الربيع العربي إلى الفترة العصبية التي عاشتها خلال العشرية السوداء إبان التسعينات من القرن الفائت وجاءت كنتيجة لأحداث أكتوبر 1988، حيث بدأت يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 1988 بحي الواد الشعبي عندما خرج أطفال المدارس وطلاب الثانويات في مظاهرات احتجاجا على ندرة المواد الاستهلاكية، واستمرت إلى أن أصبحت عنيفة شملت أعمال تخريب وتكسير، وحل الدمار بالعديد من المنشآت وسقوط مئات القتلى والجرحى من المواطنين، ونظرا لاستمرار حالة التوتر أعلن الرئيس بن جديد حالة الحصار طبقا للمادة 119 من الدستور الجزائري في تلك الفترة، وصحب هذت حظر التجول.

أما حصيلة هذه الأحداث فهي ثقيلة هناك العديد من الضحايا والاعتقالات حيث قدرت بـ 150 قتيلًا و500 جريحًا، أما حسب التقديرات غير الرسمية أي الطبية والرابطة الوطنية للدفاع آلاف الاعتقالات مع خسائر قدرت بـ 160 مليار سنتيم.<sup>1</sup>

وسميت بثورة الحرية والتي أطلق عليها لاحقا ربيع الجزائر المبكر، وطالب فيه الشعب بتغيير سياسة البلاد وإنهاء عهد الفساد والاستبداد، ولكن السلطة تنازلت في نهاية المطاف وأقرت مبدأ إنشاء أحزاب سياسية في البلاد إلى جانب الحزب الوحيد الحاكم، وذلك في خطوة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث تثبت نظام التعددية الحزبية في دستور العام 1989.

وكانت المفاجأة بعد أكثر من سنة واحدة من حرية التعبئة الجماهيرية التي قام به حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" أسسه عباس المداني وعلي بلحاج في مارس 1989، حيث تمكن من تحقيق فوز كاسح في الانتخابات التشريعية التي جرت في 1991، وهو ما لم تتقبله السلطة فقامت بإلغاء نتائج الانتخابات عن طريق

<sup>1</sup> مفتاح، رمضان، الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009، ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 31-

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

الجيش الوطني، تبع ذلك استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 يناير 1992، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد فعمت الفوضى واحتدمت الخلافات على نحو غير مسبوق مدخلة الجزائر في دوامة من العنف الدموي والإرهاب امتدت عشر سنوات وراح ضحيتها أكثر من مائتي ألف قتيل علاوة على آلاف المفقودين،

هذه التجربة التي مرت بها الجزائر حكومة وشعبا شكلت كابوسا اسودا لا يرغب احد في العودة إليه، أو إلى ما يفاقمه فضاة وهولا ما شكل جرس إنذار لوعي معظم الجزائريين، يقضي بعدم السماح بتكرار التجربة مرة أخرى مهما تعاضمت الخلافات والاختلافات وتفاقت الاحتجاجات والصدمات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الإصلاح علاج لاحتجاجات يناير 2011.

الإصلاح قد يكون تمويها وتضليلا للحفاظ على الحكم كما يجري في بعض الدول العربية التي يجري فيها الإصلاح لامتناس النعمة الجماهيرية.<sup>2</sup>

ويذهب حقوقيون ومعارضون للنظام إلى أن الهدف من هذه الإصلاحات لا تخرج عن إطار الحفاظ على الوضع القائم وعلى وقع ازدياد وتيرة الضغط الاجتماعي وإلحاح الشارع الجزائري على ضرورة التعجيل باتخاذ قرارات وأساليب تغيير سلمية نافعة وفعالة، سارعت الحكومة الجزائرية إلى رفع حالة الطوارئ في البلاد و أطلقت حزمة من الإصلاحات السياسية كما تم استدعاء 300 من الشباب الجزائري الجديد بهدف التعبير عن آرائهم ورغباتهم خلال جلسة برلمانية عقدت في 19 يونيو 2011، وكان اللافت ان اغلب شكاوى الشباب انصبت على ضرورة توفير فرص العمل، ومن ثم توفير السكن اللائق، بينما احتلت قضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية ذيل قائمة المطالب وتمثلت الخطوة الحكومية الثانية في ضخ رؤوس أموال هائلة في مجال استكمال مشروعات التوظيف والإسكان، وذلك إنقاذا لوعد الرئيس بوتفليقة الذي كان أطلقه في خطابه الشهير 15 أفريل 2011. وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات جاءت كنتيجة لمشاورات سياسية، غير انه يعاب عليها ان لجنة المشاورات فيها تخطت أي مناقشة شعبية تشاركية حول طبيعة الإصلاحات ذاتها، وفلسفتها وإشكالاتها وكانت أيضا تنقصها الصدقية وكفاءة الخبرة في تعيين الأفراد موضع التشاور أنفسهم.

<sup>1</sup> مؤسسة الفكر العربي، مرجع سابق الذكر، ص 307-308.

<sup>2</sup> بشارة، عزمي، مرجع سابق الذكر، ص 33.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

كما تأكدت عدم فعالية قانوني الانتخابات والأحزاب، حيث تم إغراق الساحة السياسية بالأحزاب الجديدة ما أدى إلى تمييع دور المعارضة وتهميش أحزاب الإسلام السياسي في مقابل خدمة حزب السلطة العتيد، وهكذا كلما همشت أحزاب المعارضة وبخاصة الإسلامية منها، تراجع الغضب والاحتقان الساخن المؤهل للانفجار السريع على الأرض وابتعدت بالتالي الانتفاضات الربيعية الشعبية عن الظهور.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: النفط الجزائري ودوره في كبح الربيع العربي عن الجزائر .

أكثر من باحث جزائري رأى أن النظام الجزائري نجا من تسو نامي الربيع العربي بفضل توزيع عائدات البلاد الضخمة من الغاز والنفط على مشروعات كبرى في البلاد تتعلق بالسكن، والتخفيف عبء البطالة في صفوف الشباب، ومحاولات إيجاد بيئة سياسية واقتصادية من شأنها استيعاب الشباب الجزائري وتعتبر الجزائر رابع مصدر للغاز في العالم بعد روسيا وقطر، وإيران لكن لا يمكن البتة لهذا العائد المالي أن يستمر إلى مالا نهاية، وبخاصة وأنه لا يجري العمل على إيجاد مصادر بديلة وجديدة له، فالجزائر مهددة بالشح النفطي أيضا خلال أقل من عقد، والغاز مهدد كذلك بالنضوب فيها بحلول العام 2034.

وعلى الغم من الاعتراضات المتزايدة حول التوزيع غير العادل لعائدات النفط والغاز في البلاد، وعلى الرغم من الفساد المدوي الذي شمل حتى شركة النفط الجزائرية المملوكة من الدولة (سونا تراك)، حيث كان الرئيس الرئيس بوتفليقة قد أمر بتجميد العقود البالغ 275 عقدا، والتي كانت الشركة قد وقعتها في الفترة الممتدة من 2009-2010 لاشتباها بعمليات غش واحتيال فيها، وسجن بموجبها الرئيس التنفيذي لسون تراك ... على الرغم من ذلك كله، فإن الرئيس بوتفليقة جاد على ما يبدو في تحقيق ما أمكنه من إصلاحات جذرية وتحولية في الجزائر، تعود بالفائدة على الجزائريين ومستقبلهم ... لأنه محط ثقة شرائح عريضة من الجزائريين وعلى قاعدة انه العنوان الرئيسي للوئام الوطني في

<sup>1</sup>فتحي، بولعراس، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، 2012، ص 17.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

---

البلاد، من خلال بناء الدولة القوية، والجيش الشعبي الوطني الذي تصدى ويتصدى بلا هوادة للإرهاب على أنواعه.<sup>1</sup>

وبهذا نقول إن النفط الجزائري قد ساهم كثيرا في دعم مشاريع الإصلاح السياسي، وكذا قد منح الكثير من السباب قروض، منح، زيادات في الأجور .. هاته الأخيرة ساهمت في امتصاص الغضب الذي كان في أنفس الجزائريين.

---

<sup>1</sup>مؤسسة الفكر العربي، مرجع سابق الذكر، ص ص 310-313.

## الفصل الثالث: التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر

### خلاصة :

عرفت الجزائر موجة من الغضب الشعبي في يناير 2011 احتجاجا على ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وتزامن ذلك مع ما حدث في دول الجوار تونس، مصر، ليبيا إذ تأثر الشعب الجزائري بالتحولات السياسية التي حصلت في تلك الدول، وتعد هذه من الأسباب الأساسية لاحتجاجات 2011 وقد شملت تلك الاحتجاجات تقريبا 48 ولاية جزائرية وأسفرت عن خسائر مادية وحتى بشرية، وانتشرت الظاهرة البوعزيزية في أوساط الشباب الجزائري، وبعد هاته الاحتجاجات جاء قرار إلغاء قانون حالة الطوارئ وتلاه مجموعة من الإصلاحات السياسية التي عبر عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه يوم 15 أبريل من نفس السنة، وكذا عرفت الجزائر تعديل دستوري جديد في 2016 تضمن مجموعة من التغييرات .

وفي الأخير نقول أن هنا ثلاث تفسيرات لعدم استمرار الاحتجاجات في الجزائر وتهدئة الأوضاع، أولها أن الجزائر قد شهدت ربيع عربي في 1988 والعشرية السوداء التي صارت مصدر رعب للشعب الجزائري، والثاني أن الإصلاحات التي جاء بها الرئيس الجزائري قد ساهمت في امتصاص الغضب، وثالثها أن الجزائر دول غنية بالنفط هذا الأخير ساهم في تسهيل الإصلاحات، من خلال تقديم إعراءات للمحتجين .

الخاتمة

# الخاتمة

## الخاتمة :

من خلال ما سبق نستنتج أن التحول السياسي يعني مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، والانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، وقد يكون التحول السياسي في أي دولة إصلاحا سياسيا هذا الخير الذي يعني عملي شاملة في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية وذلك في إطار النظام السياسي، بهدف تطوير آليات هذا النظام للقيام بوظائفه سواء اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية .

وقد حاولت الدراسة أن تقدم نظرة عن الحراك الشعبي الذي حدث في الدول العربية وخاصة دول الجوار، وانطلقت هذه الاحتجاجات لأسباب متعددة لعل أبرزها الأوضاع المزرية التي كانوا يعانون منها كالبطالة، الفقر، غلاء المواد الاستهلاكية، وأيضا مطالبين برحيل الأنظمة التي كانت تستعمل السلطة لخدمة مصالحها، إذ كثر الفساد والاستبداد الذي كان يسيطر على تلك الدول، هذا ما يمنع الشعب من التعبير عن مصالحه واحتياجاته ففي تونس كان نظام بن علي يخدم عائلته وعائلة الطرابلسي واستغلال ثروات الدولة، ومصر أيضا كان الشعب يعاني من الظلم والاستبداد، أما في ليبيا فكان النظام لمدة 42 سنة وكان القذافي يسير الشعب كما يريد دون أن يعبروا عن مطالبهم، وقد بدأت الاحتجاجات في تونس 2010 وانتقلت إلى مصر وليبيا والعديد من الدول العربية، وقد دامت الاحتجاجات في دول الجوار وخلفت خسائر كثيرة بعدها حدثت مجموعة من التحولات السياسية، ففي تونس ظهرت العدالة الانتقالية التي تعرف بأنها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا من أجل كشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها، ثم في سنة 2014 نظمت انتخابات تشريعية ولرئاسية وكان إقبال كبير عنها وهذا ما يفسر رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي من أجل انتقال ديمقراطي، بعد أن دامت عقود من القمع والاستبداد وقد فاز السبسي بمنصب الرئيس.

أما في مصر فقد مرت بمراحل من أجل التحول الديمقراطي، انتخاب مرسي في 20 جوان 2012 وصدرت خمس إعلانات دستورية التي غيرت ملامح النظام السياسي، ثم إعلان صدور دستورين مكملين ودستور سنة 2012.

وفي ليبيا بعد إنهاء النظام الأول تم إنشاء المجلس الانتقالي الليبي الذي يتألف

## الختام

من 31 عضوا ،ومهامه ضمان سلامة الأرض الليبية ومواطنيها ،وكذا الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد ، وتم بالفعل انتخاب المؤتمر الوطني العام 03 أغسطس ويتكون من 200 عضوا وتم تسليم السلطة لع في 08 أغسطس 2012 بعد انتخابات لأول مرة في البلاد.

وقد حدثت أيضا احتجاجات في الجزائر يناير 2011 كانت أسبابها المباشرة الثورة التونسية ،أما الأسباب الحقيقية فكانت لتردي الأوضاع المعيشية وغلاء المواد الاستهلاكية ، ما عرفت بثورة السكر والزيت ،وقد انتشرت تلك الاحتجاجات لتشمل مناطق متعددة في البلاد تقريبا كلها ،مطالبين برحيل النظام وقد حدثت اشتباكات بين الشباب وقوات الأمن وراح ضحيتها العديد من المواطنين وحتى رجال من سلك الأمن ،وأیضا خسائر مادية نظرا لعمليات الحرق والتعطيم التي كان يقوم بها المحتجون ،وكان ضمن المحتجين مفصولين من سلك الأمن وعمال سونطراك واتصالات الجزائر ،واستمرت الأوضاع في التدهور إلى أن تحركت الدولة وذلك بإلغاء قانون الطوارئ ،وبعدها خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي وعد بأنه سيقوم بمجموعة من الإصلاحات السياسية ،وهنا نرى أن هاته التحولات السياسية بالدول العربية قد أثرت على الإصلاح السياسي في الجزائر ،وقد قامت بتعجيل مجموعة الإصلاحات أولها القانون الانتخابي ،القانون الحزبي ،تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة،قانون الإعلام والجمعيات،وكذا التعديل الدستوري الجديد في 2016، وأیضا قد وعد بمجموعة من الحلول التي طالب بها الشباب الجزائري وبعدها هدأت الأوضاع في الشوارع الجزائرية .

وجدت العديد من التفسير لعدم وصول الاحتجاجات الجزائرية إلى ربيع عربيا، فهناك من يرى أن الجزائر قد شهدت ربيع مبكر حدث في 1988 والخسائر التي حصلت في تلك الفترة ،وبعدها تلتها الانتخابات التشريعية التي ألغيت لتتبعها العشرية السوداء وما خلفته .

وأیضا من يرى أن الإصلاحات السابقة الذكر هي السبب الذي هذا تلك الاحتجاجات لما حملته من وعود لامتناس الغضب الشعبي ،وأما الرأي الأخير يرى أن الجزائر لامتلاكها ثروة النفط والغاز استطاعت تجاوز الأزمة تلك ،لأنه ساهم في تدعيم الإصلاحات السياسية ،وكذا حضت فئات بزيادات في الأجور ومنح ...

## الختامة

---

وقد أكدت الدراسة على صحة الفرضيات من خلال إثبات ما يلي :

-الإصلاح السياسي قد يكون نتيجة ضغوط داخلية وليس لرغبة النظام.

-التحول السياسي الذي حصل في الدول العربية عجل في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر .

وفي الأخير يمكن القول أن نجاح الإصلاحات السياسية في الجزائر يبقى مرهون بمدى التطبيق الفعلي لمضامين الإصلاحات السياسية في إطار من الشفافية والديمقراطية، وإشراك المعارضة ومنظمات المجتمع المدني ، هذا من شأنه أن يسهم في استقرار البلاد.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع :

### 1/المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1/الجبوري ،مصطفى حضر،جذور الاستبداد والربيع العربي، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

2 / الجاسور، عبد الوهاب ناظم، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

3/الزين، حسن محمد،الربيع العربي (آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير)، بيروت: دار القلم الجديد، 2013.

4/الكيالي ، عبد الوهاب ، وآخرون، موسوعة السياسة، ج 01، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

5/المديني ،توفيق، وآخرون، الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

6/المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

7/المشاقبة، أمين عواد، وداودي علوي، المعتصم بالله، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010.

8/السعدي، محمد، وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1979.

9/القاسم، عبد العزيز، وآخرون، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح (مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ب ت ن.

- 10/ الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد (دراسة حالات)، بيروت: شرق الكتاب، 2013 .
- 11/ الشطي، إسماعيل، وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط 01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، 2004 .
- 12/ بلقيز، عبد الإله، ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: منتدى المعارف، 2012.
- 13/ جبران، مسعود، الرائد المدرسي (معجم أبجدي مصور للمبتدئين)، معجم عربي عربي، بيروت: دار العلم للملايين، ب ت ن .
- 14/ زيتون، وضاح عبد المنان، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006 .
- 15/ لبصير، عبد المجيد، موسوعة علم الاجتماع (المفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة)، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010.
- 16/ مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية (العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014 .
- 17/ مالكي، أحمد، وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012 .
- 18/ محمد عزيز، إبراهيم، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، السلیمانیة: مطبعة رون، ب ت ن .
- 19/ محسن، مصطفى، بيان في الثورة (هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي)، بيروت: دار الأمان، 2012 .
- 20/ معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، الإصلاح والنهضة: دراسات في إمكانات الإصلاح ومعوقاته في الواقع العراقي، بيروت: العارف للمطبوعات، 2009 .
- 21/ مصباح، عامر، معجم مفاهيم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو للنشر والتوزيع، ب ت ن.

22/سميليني، مارتا، وآخرون، "إصلاح سياسي" أم تقيد إضافي للمجتمع والمجال السياسي؟، الدانمارك: الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان، 2012 .

23/سواري، إسحاق كافومبيا، تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال إفريقيا وتداعياتها، بريتوريا: الدراسات الأمنية، 2011 .

21/عبد الغفار، فيصل محمد، الربيع العربي، ب ب ن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015 .

24/عجالي، كمال، الفكر الإصلاحي في الجزائر (الشيخ الطيب العقبي بين الأصالة والتجديد)، الجزائر: سحب الطباعة الشعبية للجيش، 2007.

25/عزمي، بشارة، الثورة التونسية المجيدة (بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 .

26/عزمي، بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 .

27/قوانين الإصلاحات السياسية، (نظام الانتخابات-حالات التنافس في العهدة البرلمانية- توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة-الأحزاب السياسية- الإعلام-الجمعيات)، الأردن: دار بلقيس للنشر، 2012 .

28/رشوان، حسين عبد الحميد احمد، ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014 .

29/شليبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترايات، والأدوات، الجزائر: دار هومه، 1997.

30/ثابت، عبد الحافظ، عادل فتحي، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

#### ب/المقالات:

1/السيد، محمد محمود، مفهوم الإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد 2555، بتاريخ 2011/11/23 .

2/بولعراس، فتحي، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، 2012 .

3/بوشناق، شمس، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخاص، نوفمبر 2010 .

4/دهام حميد، خميس، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العدد 04 .

5/حيدر، رمضان عبد السلام، ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي، مجلة الجامعة الاسمرية، العدد 24، 2012.

6/مجلس الأمة، "إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر" مزيد من الحرية... النزاهة... والديمقراطية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 28، نوفمبر 2011 .

7/عباس، عمار، القانون الدستوري الجزائري (الإصلاحات السياسية الجزائرية)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 27، 21 ديسمبر 2013 .

8/ركاش، جهيدة، التحولات السياسية في المنطقة العربية ومسألة التعديلات الدستورية: قراءة في الدستور الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي 2017 .

#### ج/ الندوات والمؤتمرات:

1/العداوي، خالد، عليوي، الربيع العربي ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية: للمشاركة في الندوة الموسومة (تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي)، جامعة العراق، كلية الحقوق، 2013 .

2/بركات، نظام، وشنيكات، خالد، التحولات والتغيرات في الوطن العربي (الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي)، عمان، بتاريخ 10-11/06/2013 .

3/دريم، محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة بحثية، جامعة الخرطوم، قسم العلوم السياسية، بت ن .

4/فوكة، سفيان، وبوضياف، مليكة، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة، جامعة الشلف، قسم العلوم السياسية.

#### د/ الوثائق الرسمية:

## الدساتير:

1/الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 2016،الجزائر:مارس 2016.

## القوانين :

2 / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قوانين الإصلاحات السياسية، عدد02،15 يناير 2012 .

3 / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون عضوي رقم 05-12 ، المؤرخ في 12 يناير 2012 ،المتعلق بالإعلام .

4/الجمهورية التونسية،عدد53لسنة 2013،مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 ،يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها .

## ه/الدراسات غير المنشورة:

1/العياضي ،يوسف،التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية-تونس-،ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات،جامعة بسكرة ،2014 .

2/بجقينة،مصطفى،اثر الإصلاحات السياسية على الاستقرار السياسي في الجزائر القانون العضوي للإعلام 2012 أنموذجا ،ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة الجلفة،2013 .

3/بوليفة،محمد،والغول ،علاء الدين ،دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر ،ليسانس،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة،2012 .

4/بقدي ، كريمة،الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا -دراسة حالة الجزائر-،ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة تلمسان،2011 .

5/بلخيرة،محمد،التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثره على الدول العربية"الوطنية"،ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2003 .

- 6/بن قدير، إيمان، الوجه الآخر للعولمة، "الربيع العربي أنموذجا"، ماستر، قسم اللغة العربية وآدابها، تخصص حضارة عربية إسلامية، جامعة تلمسان، 2013 .
- 7/زيغم، عبد القادر، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين الخطاب والممارسة، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2013.
- 8/حرز الله، منير، الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.
- 9/كحول، محمد الصالح، أبعاد الإصلاحات السياسية الجديدة في عهد الرئيس بوتفليقة من 2012 إلى 2013، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013.
- 10/ساعو، وليدة، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية-دراسة حالة سورية-، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.
- 11/علي لوز، ياسر محمد، دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011، ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، 2013.
- 12/فوكة، سفيان، الاستبداد وإصلاح الحكم في العالم العربي، ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006.
- 13/صابري، الزهرة، وقرميطي، فاطنة، الإصلاح السياسي كآلية لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2011/2015، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2015.
- 14/رمضاني، مفتاح، الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009، ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.
- 15/شعبان، العيد، الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

16/خير ،جها،ولبوخ،عائشة،الإصلاحات السياسية في الجزائر (دراسة حالة قانون الجمعيات 2012-2015)،،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسي،جامعة الجلفة،2015.

### و/المواقع الالكترونية:

1/سهام ،بنت حلوة،الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق،تحليل 10اكتوبر2013،انظر إلى: <http://www.saraha.new.com>.

2 / <http://ar-ar.facebook.com/not/mohamed-ellassioney>.

3/علي عبده،محمود،الثورة التونسية: الأسباب وعوامل النجاح والنتائج،انظر إلى: <http://sis.gov.eg/vr/34/8.htm>.

4 / أسباب ثورة الغضب في مصر ،انظر إلى : <http://misrstars.com/vb/showthread.php?t=282330>.

5/مسلم ،هندي ،تحديات إعادة بناء الدولة الوطنية ما بعد ثورات الربيع العربي...مصر وتونس أنموذجا ،انظر إلى:

<http://www.afriquenord.net>

6 <http://ar.m.wikipedia.org>.

7/الانتخابات التشريعية في الجزائر ،المركز العربي للأبحاث والدراسات 21 ماي 2012 ،انظر إلى:

<http://www.dohainstitute.orgreleasea546c9a>.

7/نوال،لصلج،قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه ،انظر إلى:

<http://demecratical.d/?p=42840.1>.

8/سحقي ،سمر،التحول الديمقراطي وصعود الحركات الإسلامية (نموذج مصر)،انظر إلى:

<http://www.m.ahewar.org/s.as?ail=422044>.

9/المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا ،انظر إلى :

<http://www.google.dz/amp.france24.com>.

http :www.anlibya.com/archives/5551. /10

11/الجزيرة ،تقارير وحوارات،2011/03/04،انظر إلى :

<http://www.google.dz//anp/www.aljazeera.net>.

12/تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا:دراسة حالة لقبل وبعد فبراير 2011،انظر إلى:

<http://www.afrigatenews.net/content>.

13/الثورة التونسية 2011،انظر إلى:

<http://www.marefa.org/%d8%a7%d9%8,28/05/2017.18:49>.

14 / 25 يناير...ثورة شعب،2016/01/24،10:18،انظر إلى:

<http://www.egynews.net/79882/79882,22/05/2017,18:53>.

15/مظاهرات عارمة بالعاصمة بسبب غلاء المعيشة،قناة الجزائر،انظر إلى:

<http://www.algeriachannel.net/2011/01/%d,23/05/2017,12:49>.

16/ماذا تعرف عن "ثورة الزيت والسكر" في الجزائر يناير 2011 ؟،14 2016/11/،انظر إلى :

<http://www.alaraby.tv.article/5218/%85% , 24/05/2017 , 10:30>.

17/الاحتجاجات الجزائرية 2011 ،انظر إلى :

<http://www.marefa.org/%d8/17%d9%84,25/05/2017,13:02>.

# الخاتمة

## الخاتمة :

من خلال ما سبق نستنتج أن التحول السياسي يعني مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، والانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، وقد يكون التحول السياسي في أي دولة إصلاحا سياسيا هذا الخير الذي يعني عملي شاملة في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية وذلك في إطار النظام السياسي، بهدف تطوير آليات هذا النظام للقيام بوظائفه سواء اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية .

وقد حاولت الدراسة أن تقدم نظرة عن الحراك الشعبي الذي حدث في الدول العربية وخاصة دول الجوار، وانطلقت هذه الاحتجاجات لأسباب متعددة لعل أبرزها الأوضاع المزرية التي كانوا يعانون منها كالبطالة، الفقر، غلاء المواد الاستهلاكية، وأيضا مطالبين برحيل الأنظمة التي كانت تستعمل السلطة لخدمة مصالحها، إذ كثر الفساد والاستبداد الذي كان يسيطر على تلك الدول، هذا ما يمنع الشعب من التعبير عن مصالحه واحتياجاته ففي تونس كان نظام بن علي يخدم عائلته وعائلة الطرابلسي واستغلال ثروات الدولة، ومصر أيضا كان الشعب يعاني من الظلم والاستبداد، أما في ليبيا فكان النظام لمدة 42 سنة وكان القذافي يسير الشعب كما يريد دون أن يعبروا عن مطالبهم، وقد بدأت الاحتجاجات في تونس 2010 وانتقلت إلى مصر وليبيا والعديد من الدول العربية، وقد دامت الاحتجاجات في دول الجوار وخلفت خسائر كثيرة بعدها حدثت مجموعة من التحولات السياسية، ففي تونس ظهرت العدالة الانتقالية التي تعرف بأنها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا من أجل كشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها، ثم في سنة 2014 نظمت انتخابات تشريعية ولرئاسية وكان إقبال كبير عنها وهذا ما يفسر رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي من أجل انتقال ديمقراطي، بعد أن دامت عقود من القمع والاستبداد وقد فاز السبسي بمنصب الرئيس.

أما في مصر فقد مرت بمراحل من أجل التحول الديمقراطي، انتخاب مرسي في 20 جوان 2012 وصدرت خمس إعلانات دستورية التي غيرت ملامح النظام السياسي، ثم إعلان صدور دستورين مكملين ودستور سنة 2012.

وفي ليبيا بعد إنهاء النظام الأول تم إنشاء المجلس الانتقالي الليبي الذي يتألف

## الختام

من 31 عضواً، ومهامه ضمان سلامة الأرض الليبية ومواطنيها، وكذا الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، وتم بالفعل انتخاب المؤتمر الوطني العام 03 أغسطس ويتكون من 200 عضواً وتم تسليم السلطة لع في 08 أغسطس 2012 بعد انتخابات لأول مرة في البلاد.

وقد حدثت أيضاً احتجاجات في الجزائر يناير 2011 كانت أسبابها المباشرة الثورة التونسية، أما الأسباب الحقيقية فكانت لتردي الأوضاع المعيشية وغياب المواد الاستهلاكية، ما عرفت بثورة السكر والزيت، وقد انتشرت تلك الاحتجاجات لتشمل مناطق متعددة في البلاد تقريبا كلها، مطالبين برحيل النظام وقد حدثت اشتباكات بين الشباب وقوات الأمن وراح ضحيتها العديد من المواطنين وحتى رجال من سلك الأمن، وأيضاً خسائر مادية نظراً لعمليات الحرق والتعطيم التي كان يقوم بها المحتجون، وكان ضمن المحتجين مفصولين من سلك الأمن وعمال سونطراك واتصالات الجزائر، واستمرت الأوضاع في التدهور إلى أن تحركت الدولة وذلك بإلغاء قانون الطوارئ، وبعدها خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي وعد بأنه سيقوم بمجموعة من الإصلاحات السياسية، وهنا نرى أن هاته التحولات السياسية بالدول العربية قد أثرت على الإصلاح السياسي في الجزائر، وقد قامت بتعجيل مجموعة الإصلاحات أولها القانون الانتخابي، القانون الحزبي، تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون الإعلام والجمعيات، وكذا التعديل الدستوري الجديد في 2016، وأيضاً قد وعد بمجموعة من الحلول التي طالب بها الشباب الجزائري وبعدها هدأت الأوضاع في الشوارع الجزائرية .

وجدت العديد من التفسير لعدم وصول الاحتجاجات الجزائرية إلى ربيع عربي، فهناك من يرى أن الجزائر قد شهدت ربيع مبكر حدث في 1988 والخسائر التي حصلت في تلك الفترة، وبعدها تلتها الانتخابات التشريعية التي ألغيت لتتبعها العشرية السوداء وما خلفته .

وأيضاً من يرى أن الإصلاحات السابقة الذكر هي السبب الذي هذا تلك الاحتجاجات لما حملته من وعود لامتناس الغضب الشعبي، وأما الرأي الأخير يرى أن الجزائر لامتلاكها ثروة النفط والغاز استطاعت تجاوز الأزمة تلك، لأنه ساهم في تدعيم الإصلاحات السياسية، وكذا حضت فئات بزيادات في الأجور ومنح ...

## الختامة

---

وقد أكدت الدراسة على صحة الفرضيات من خلال إثبات ما يلي :

-الإصلاح السياسي قد يكون نتيجة ضغوط داخلية وليس لرغبة النظام.

-التحول السياسي الذي حصل في الدول العربية عجل في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر .

وفي الأخير يمكن القول أن نجاح الإصلاحات السياسية في الجزائر يبقى مرهون بمدى التطبيق الفعلي لمضامين الإصلاحات السياسية في إطار من الشفافية والديمقراطية، وإشراك المعارضة ومنظمات المجتمع المدني ، هذا من شأنه أن يسهم في استقرار البلاد.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع :

### 1/المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1/الجبوري ،مصطفى حضر،جذور الاستبداد والربيع العربي، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014.

2 / الجاسور، عبد الوهاب ناظم،موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2009.

3/الزين،حسن محمد،الربيع العربي(آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير)، بيروت: دار القلم الجديد،2013.

4/الكيالي ،عبد الوهاب ، وآخرون،موسوعة السياسة، ج 01، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979.

5/المديني ،توفيق، وآخرون،الربيع العربي إلى أين ؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.

6/المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الدوحة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

7/المشاقبة، أمين عواد، وداودي علوي،المعتصم بالله، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2010.

8/السعدي،محمد، وآخرون،القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي، تونس: الشركة التونسية للتوزيع،1979.

9/القاسم، عبد العزيز، وآخرون،في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح(مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ب ت ن.

- 10/ الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد (دراسة حالات)، بيروت: شرق الكتاب، 2013 .
- 11/ الشطي، إسماعيل، وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط 01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، 2004 .
- 12/ بلقيز، عبد الإله، ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: منتدى المعارف، 2012.
- 13/ جبران، مسعود، الرائد المدرسي (معجم أبجدي مصور للمبتدئين)، معجم عربي عربي، بيروت: دار العلم للملايين، ب ت ن .
- 14/ زيتون، وضاح عبد المنان، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006 .
- 15/ لبصير، عبد المجيد، موسوعة علم الاجتماع (المفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة)، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010.
- 16/ مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية (العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014 .
- 17/ مالكي، أحمد، وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012 .
- 18/ محمد عزيز، إبراهيم، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، السلیمانية: مطبعة رون، ب ت ن .
- 19/ محسن، مصطفى، بيان في الثورة (هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي)، بيروت: دار الأمان، 2012 .
- 20/ معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، الإصلاح والنهضة: دراسات في إمكانات الإصلاح ومعوقاته في الواقع العراقي، بيروت: العارف للمطبوعات، 2009 .
- 21/ مصباح، عامر، معجم مفاهيم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو للنشر والتوزيع، ب ت ن.

22/سميليني، مارتا، وآخرون، "إصلاح سياسي" أم تقيد إضافي للمجتمع والمجال السياسي؟، الدانمارك: الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان، 2012 .

23/سوارى، إسحاق كافومبيا، تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال إفريقيا وتداعياتها، بريتوريا: الدراسات الأمنية، 2011 .

21/عبد الغفار، فيصل محمد، الربيع العربي، ب ب ن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015 .

24/عجالي، كمال، الفكر الإصلاحي في الجزائر (الشيخ الطيب العقبي بين الأصالة والتجديد)، الجزائر: سحب الطباعة الشعبية للجيش، 2007.

25/عزمي، بشارة، الثورة التونسية المجيدة (بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 .

26/عزمي، بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 .

27/قوانين الإصلاحات السياسية، (نظام الانتخابات-حالات التنافى في العهدة البرلمانية- توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة-الأحزاب السياسية- الإعلام-الجمعيات)، الأردن: دار بلقيس للنشر، 2012 .

28/رشوان، حسين عبد الحميد احمد، ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014 .

29/شليبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترايات، والأدوات، الجزائر: دار هومه، 1997.

30/ثابت، عبد الحافظ، عادل فتحي، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

#### ب/المقالات:

1/السيد، محمد محمود، مفهوم الإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد 2555، بتاريخ 2011/11/23 .

2/بولعراس، فتحي، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، 2012 .

3/بوشناق، شمس، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخاص، نوفمبر 2010 .

4/دهام حميد، خميس، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العدد 04 .

5/حيدر، رمضان عبد السلام، ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي، مجلة الجامعة الاسمرية، العدد 24، 2012.

6/مجلس الأمة، "إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر" مزيد من الحرية... النزاهة... والديمقراطية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 28، نوفمبر 2011 .

7/عباس، عمار، القانون الدستوري الجزائري (الإصلاحات السياسية الجزائرية)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 27، 21 ديسمبر 2013 .

8/ركاش، جهيدة، التحولات السياسية في المنطقة العربية ومسألة التعديلات الدستورية: قراءة في الدستور الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جانفي 2017 .

#### ج/ الندوات والمؤتمرات:

1/العداوي، خالد، عليوي، الربيع العربي ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية: للمشاركة في الندوة الموسومة (تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي)، جامعة العراق، كلية الحقوق، 2013 .

2/بركات، نظام، وشنيكات، خالد، التحولات والتغيرات في الوطن العربي (الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي)، عمان، بتاريخ 10-11/06/2013 .

3/دريم، محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة بحثية، جامعة الخرطوم، قسم العلوم السياسية، بت ن .

4/فوكة، سفيان، وبوضياف، مليكة، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة، جامعة الشلف، قسم العلوم السياسية.

#### د/ الوثائق الرسمية:

## الدراسات:

1/الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 2016،الجزائر:مارس 2016.

## القوانين :

2 / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قوانين الإصلاحات السياسية، عدد02،15 يناير 2012 .

3 / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون عضوي رقم 05-12 ، المؤرخ في 12 يناير 2012 ،المتعلق بالإعلام .

4/الجمهورية التونسية،عدد53لسنة 2013،مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 ،يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها .

## ه/الدراسات غير المنشورة:

1/العياضي ،يوسف،التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية-تونس-،ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات،جامعة بسكرة ،2014 .

2/بجقينة،مصطفى،اثر الإصلاحات السياسية على الاستقرار السياسي في الجزائر القانون العضوي للإعلام 2012 أنموذجا ،ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة الجلفة،2013 .

3/بوليفة،محمد،والغول ،علاء الدين ،دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر ،ليسانس،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة،2012 .

4/بقدي ، كريمة،الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا -دراسة حالة الجزائر-،ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة تلمسان،2011 .

5/بلخيرة،محمد،التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثره على الدول العربية"الوطنية"،ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2003 .

- 6/بن قدير، إيمان، الوجه الآخر للعولمة، "الربيع العربي أنموذجا"، ماستر، قسم اللغة العربية وآدابها، تخصص حضارة عربية إسلامية، جامعة تلمسان، 2013 .
- 7/زيغم، عبد القادر، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين الخطاب والممارسة، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2013.
- 8/حرز الله، منير، الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.
- 9/كحول، محمد الصالح، أبعاد الإصلاحات السياسية الجديدة في عهد الرئيس بوتفليقة من 2012 إلى 2013، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013.
- 10/ساعو، وليدة، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية-دراسة حالة سورية-، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.
- 11/علي لوز، ياسر محمد، دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011، ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، 2013.
- 12/فوكة، سفيان، الاستبداد وإصلاح الحكم في العالم العربي، ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006.
- 13/صابري، الزهرة، وقرميطي، فاطنة، الإصلاح السياسي كآلية لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2011/2015، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2015.
- 14/رمضاني، مفتاح، الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2009، ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.
- 15/شعبان، العيد، الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)، ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

16/خير ،جها،ولبوخ،عائشة،الإصلاحات السياسية في الجزائر (دراسة حالة قانون الجمعيات 2012-2015)،،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسي،جامعة الجلفة،2015.

### و/المواقع الالكترونية:

1/سهام ،بنت حلوة،الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق،تحليل 10اكتوبر2013،انظر إلى: <http://www.saraha.new.com>.

2 / <http://ar-ar.facebook.com/not/mohamed-ellassioney>.

3/علي عبده،محمود،الثورة التونسية: الأسباب وعوامل النجاح والنتائج،انظر إلى: <http://sis.gov.eg/vr/34/8.htm>.

4 / أسباب ثورة الغضب في مصر ،انظر إلى : <http://misrstars.com/vb/showthread.php?t=282330>.

5/مسلم ،هندي ،تحديات إعادة بناء الدولة الوطنية ما بعد ثورات الربيع العربي...مصر وتونس أنموذجا ،انظر إلى:

<http://www.afriquenord.net>

6 <http://ar.m.wikipedia.org>.

7/الانتخابات التشريعية في الجزائر ،المركز العربي للأبحاث والدراسات 21 ماي 2012 ،انظر إلى:

<http://www.dohainstitute.orgreleasea546c9a>.

7/نوال،لصلج،قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه ،انظر إلى:

<http://demecratical.d/?p=42840.1>.

8/سحقي ،سمر،التحول الديمقراطي وصعود الحركات الإسلامية (نموذج مصر)،انظر إلى:

<http://www.m.ahewar.org/s.as?ail=422044>.

9/المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا ،انظر إلى :

<http://www.google.dz/amp.france24.com>.

http :www.anlibya.com/archives/5551. /10

11/الجزيرة ،تقارير وحوارات،2011/03/04،انظر إلى :

<http://www.google.dz//anp/www.aljazeera.net>.

12/تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا:دراسة حالة لقبل وبعد فبراير 2011،انظر إلى:

<http://www.afrigatenews.net/content>.

13/الثورة التونسية 2011،انظر إلى:

<http://www.marefa.org/%d8%a7%d9%8,28/05/2017.18:49>.

14 / 25 يناير...ثورة شعب،2016/01/24،10:18،انظر إلى:

<http://www.egynews.net/79882/79882,22/05/2017,18:53>.

15/مظاهرات عارمة بالعاصمة بسبب غلاء المعيشة،قناة الجزائر،انظر إلى:

<http://www.algeriachannel.net/2011/01/%d,23/05/2017,12:49>.

16/ماذا تعرف عن "ثورة الزيت والسكر" في الجزائر يناير 2011 ؟،14 2016/11/،انظر إلى :

<http://www.alaraby.tv.article/5218/%85% , 24/05/2017 , 10:30>.

17/الاحتجاجات الجزائرية 2011 ،انظر إلى :

<http://www.marefa.org/%d8/17%d9%84,25/05/2017,13:02>.

الف هـ رس

# الفهرس

أ	مقدمة
	<b>الفصل الأول: التحول السياسي: دراسة في المفاهيم والأطر النظرية</b>
01	تمهيد
02	المبحث الأول: مفهوم التحولات السياسية
03	مطلب 01: المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي
06	مطلب 02: تعريف التحول السياسي
09	المبحث الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي
09	مطلب 01: تعريف الإصلاح
11	مطلب 02: تعريف الإصلاح السياسي
13	مطلب 03: علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم الأخرى
16	المبحث الثالث: أسس الإصلاح السياسي
16	مطلب 01: قوى الإصلاح السياسي وشروطه
20	مطلب 02: مستويات الإصلاح السياسي
20	مطلب 03: أهداف الإصلاح السياسي
23	خلاصة
24	<b>الفصل الثاني: التحولات السياسية في الدول العربية</b>
25	تمهيد
26	المبحث الأول: أسباب قيام الثورات في الدول العربية

26.....	<b>مطلب 01:</b> الأسباب العامة لقيام الثورات في الدول العربية
28.....	<b>مطلب 02:</b> أسباب الثورات في دول الجوار (تونس - مصر - ليبيا)
37... ..	<b>المبحث الثاني :</b> أحداث الثورات في دول الجوار (تونس - مصر - ليبيا)
37.....	<b>مطلب 01 :</b> وقائع الثورة التونسية
39.....	<b>مطلب 02 :</b> أبرز الأحداث التي وقعت في مصر
40.....	<b>مطلب 03 :</b> مجريات الثورة في ليبيا
42.....	<b>المبحث الثالث :</b> التحولات السياسية في الدول العربية دول الجوار
43.....	<b>مطلب 01:</b> العدالة الانتقالية في تونس
46.....	<b>مطلب 02 :</b> التحول الديمقراطي في مصر
48.....	<b>مطلب 03 :</b> التحول السياسي في ليبيا
50.....	<b>خلاصة</b>
	<b>الفصل الثالث : التحولات السياسية في الدول العربية والإصلاح السياسي في الجزائر</b>
51.....	<b>تمهيد</b>
52.....	<b>المبحث الأول :</b> احتجاجات الجزائر 2011
53.....	<b>مطلب 01:</b> أسباب احتجاجات يناير 2011
55.....	<b>مطلب 02 :</b> أحداث الاحتجاجات 2011 في الجزائر
58.. ..	<b>المبحث الثاني :</b> الإصلاحات السياسية بعد احتجاجات 2011 في الجزائر
58.....	<b>مطلب 01 :</b> مضمون القانون الانتخابي والحزبي وتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة
64.....	<b>مطلب 02 :</b> مضمون قانون الإعلام والجمعيات
67.....	<b>مطلب 03:</b> التعديل الدستوري الجديد 2016

70.....	المبحث الثالث :اسباب عدم تتطور أحداث الجزائر إلى ربيع عربي
71.....	مطلب 01 :أحداث أكتوبر 1988 ربيع الجزائر المبكر
72.....	مطلب 02 :الإصلاح علاج لاحتجاجات يناير 2011.....
73.....	مطلب 03 :النفط الجزائري ودوره في كبح الربيع العربي عن الجزائر
75.....	خلاصة.....
76.....	الخاتمة.....
78.....	قائمة المراجع.....
85.....	الفهرس.....

## **Rèsemè de mèmòire :**

Etat arabes ont vu une vague de protestation, a ètè la premier pays ou les manifestation ont commencè avec la tunisie, la fin de son 2010. tm dèplacè vers d'autres d'autres pays arabes pour dèvelopper cer manifestations appelès les rèveelutions du printemps arabe et le commerce a' long turme la plupart des politiciens et des mèdias.

-les transformations politiques ont en lien dans les pays voisins de la tunisie, l'e gypte et la libye terminée l'ère de la tyrannie qui a durè pendant des années, ces pays ont rèussi a' cganger les systèmes basés sur les élection générales et le vote démocratique, et cette vague de cgangement a affecté la situation interne de l'algerie.

Des manifistation ont eu lieu en janvier 2011, mais l'intelligence de prèsidet calma la situation a une sèrie de rèforme politiques : la loi électorales, le parti, la représentation des fommes dans les consiels élues, les mèdias et la loi sur les associations, ainsi que l'algerie a connu un novel amendement constitutionnel en 2016.

## **Les mots clés :**

La rèforme politique, la transition politique, transition démocratique, la justice transitionnelle, révolution, printemps arabe.